مجلة جامعة أم القرى

للبحوث العلمية المحكمة

٣٠٠٠٠١٠

السنة الثامنة، العدد العاشر، العام ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.

٣٠٠٠٠١٠-٢

العوامل المعنوية في النّحو العربي

د. محمد باتل الحربي*

تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود عام١٣٨٣/١٣٨٤هـ.

حصل على الماجستير من جامعة الملك سعود عام ١٤٠١هـ (تخصص لهجات)، ثم على الدكتوراة من جامعة الملك سعود عام ١٤٠٧هـ (تخصص نحو).

حالياً أستاذ مشارك بجامعة الملك سعود.

ملخص البحث

عوامل النحو العربي تنقسم قسمين:

١- عوامل لفظية، وهي تلك العوامل الموجودة لفظا أو تقديرًا، ولو عن طريق النيابة عنها، وهذه خارج نطاق هذا البحث.

٢- عوامل معنوية، وهي التي يتناولها هذا البحث، وتنقسم قسمين:

(أ) عوامل معنوية: تدخل تحت العوامل اللفظية، وسميت معنوية، لتضمنها معنى عامل لفظي وقد أعملت في: الحال، والظرف، والمفعول المطلق، والمفعول معه، وهذه العوامل ألفاظ ضمنت معنى أفعال، وفي الطلب، وفي هذا الأخير ضمن الفعل معنى حرف جازم على قول.

(ب) عوامل معنوية: مقابلة للعوامل اللفظية غير موجودة أو مضمنة، وإنما هي متصورة في الذهن فقط، وهي:

١- الإضافة (النسبة).

٢- الاسئناف والاستقبال: أعمل في رفع المضارع.

٣- الإهمال: رفع (يُقَالُ لَهُ إِبْراهِيْم) وفي رفع الفعل المضارع، ورفع الأعداد المجردة: واحد، اثنان... الخ.

٤- الابتداء: أعمل في رفع المبتدأ والخبر، ورفع الفعل المضارع.

٥- التبعية: عملت الحركة المناسبة في النعت والبيان والتوكيد.

٦- التجرد للإسناد: رفع المبتدأ والخبر.

٧- الجوار: وأعمل في جر النعت والتوكيد وعطف النسق، وفي رفع الاسم. وفي جزم جواب الشرط.

٨- إحداث الفعل الفعل: رفع الفاعل.

٩- الخلاف (الصرف): وأعمل في رفع المضارع، وفي نصبه مجردا، ونصبه بعد فاء السببية، وواو المعية، وأو، ونصب الظرف، والمستثنى، والمفعول به، والمفعول معه، وهذه كلها تعود المخالفة إلى المعنى، وأعمل في الصفة العاملة عمل الفعل حينما تقطع عن الإضافة إلى معمولها فينصب مع المخالفة اللفظية.

١٠- الإسناد (النسبة) أعمل في: رفع الفاعل، ونصب الظرف، والمفعول به، والمضاف إليه.

١١- الشبه بالمبتدأ: رفع الفاعل.

١٢- الشبه بالمفعول به: نصب ظرف الزمان، والمكان، والمستثنى، والمنادى.

١٣- اشتغال الفعل عنه: نصب المفعول به.

١٤- التعري من العوامل اللفظية مطلقا: رفع الفعل المضارع.

١٥- التعري (أو التجرد) من النواصب والجوازم: رفع الفعل المضارع.

١٦- علة الإعراب: رفعت الفعل المضارع.

١٧- الفاعلية: رفعت الفاعل.

١٨- فقدان الناصب والجازم: رفع الفعل المضارع.

١٩- القصد: عمل في المنادى.

٢٠- المضارعة: رفعت الفعل المضارع.

٢١- المفعولية: نصبت المفعول به.

٢٢- من غير عامل: عمل في المنادى.

٢٣- الوقوع موقع الاسم: رفع الفعل المضارع.

ومن هذا يتبين لك أن أكثر العوامل المعنوية غير اللفظية عملا (عامل الخلاف)، وأكثر معمولاتها هو الفعل المضارع. كما يتبين لك أن كثيرا من هذه

الآراء متقاربة تستطيع أن تدرجها تحت اسم واحد مثل التعري والتجرد، والفقدان، وبلا عامل، والإهمال والابتداء، والاستئناف، واشتغال الفعل عنه، ومثل ذلك يقال عن الإسناد، والإضافة، والفاعلية، والمفعولية والتبعية والمضارعة. وأن العامل المعنوي المقابل للفظي منصب على المعنى، وأنه اتجاه نحوي قديم توقف أصحابه قبل استكماله.

١- العامل المعنوي في المبتدأ والخبر:

رأي البصريين: يقول سيبويه: "فالابتداء لايكون إلا بمبني عليه... فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"(١) ويقول أيضا: "المبتدأ في الاسم أول أحواله الابتداء، ثم يدخل الناصب والرافع والجار"(٢). ويقول المبرد: "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه، والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام"(٣) ويقول: رافع المبتدأ: الابتداء(٤). ويقول: "زيد منطلق: فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"(٥)، وقال: "الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"(٦) ولكنه قال أيضا: " وأما حيث كان خبرا فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ كما كان المبتدأ رفع بالابتداء"(٧).

وقال آخر: "ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا"(٨).

والأنباري لما ذكر رأي البصريين في رافع الخبر اتفق ـ كما رأينا ـ مع المبرد في أن رافعه الابتداء والمبتدأ معا، ولكنهما اختلفا في الرأي الثاني حيث ذكر المبرد المبتدأ وحده وذكر الأنباري الابتداء وحده، وإن كان المشهور عند المبرد كون الخبر مرفوعا بالابتداء والمبتدأ معا، لكثرة ترديده له(٩). ورفعه بالمبتدأ وحده رأي سيبويه كما سبق(١٠) ورفعه بالابتداء كالمبتدأ منسوب للأَخْفش وابن السّراج والرّماني(١١) وقيل: رفع المبتدأ والخبر بتجردهما للإسناد، أي تعري المبتدأ والخبر من العوامل اللفظية، وهو مذهب الجرمي وكثير من البصريين(١٢). ويدخل ضمن هذا رفع الاسم "بعد ألف الاستفهام كقولك أزيد أخوك(١٣) والظروف المتصرفة: يوم الجمعة يوم فضيل(١٤) وبعد لولا فهو مرفوع بالابتداء عند البصريين(١٥) ومثل

ذلك الابتداء عمل في الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية عند أبي الحسن الأخفش وكذلك الاسم المرفوع بعد إذا الفجائية (خرجت فإذا زيد قام)، وبعد ليتما إذا قدّرت ما كافة (ليتما عمرو قعد)، وزيد قام عند المبرد وتابعيه: زيد مرفوع على الابتدائية أرجح، وبعضهم يجعلها واجبة. وزيد ليقم، وقام زيد وعمرو قعد، و"أَبَشَر يَهْدُوننا": زيد في الجملة الأولى، وعمرو في الجملة الثانية وبَشَر في الآية عند بعضهم مرفوع على الابتداء لكن ذلك مرجوح، وفي: زيد قام وعمرو قعد عنده: عمرو يجوز رفعها على الابتداء(١٧) ومجرور لعل في محل رفع بالابتداء(١٨). كذلك ذهب بعض النحاة إلى أن اسم الفعل مرفوع بالابتداء(١٩) وبعضهم يرى أن حروف الهجاء في محل رفع على الابتداء(٢٠). هذا مجمل رأي البصريين في الرافع للمبتدأ والخبر، بقي أن نعرف ماذا يعنون بالابتداء.

يقول المبرد: "معنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام(٢١) وقول المبرد (أول الكلام) يطابق قول سيبويه (أول أحواله) السابق. ونقل الأنباري عن البصريين: أن "الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية(٢٢). وزاد بعضهم قيد "غير الزائدة، وما أشبهها"(٢٣). وقيل هذا الاهتمام بالاسم، وجعله مقدما ليسند إليه"(٢٤) وقيل: هو" جعل الاسم أولا ليخبر عنه"(٢٥) وزاد بعضهم على الأخير قيدا ".... ليخبر عنه بثان، ولو في الرتبة"(٢٦).

وزاد بعضهم: "أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ولو ضميرا(٢٧)، وقيل هو وصف قائم في المبتدأ... وقيل: هو علة ذات وصفين، والوصفان: هما التعرّي والإسناد للخبر. وقال الزجاج: هو ما في المتكلم من معنى الإخبار.وقيل هو جعل الاسم على هيئة ما، معلومة لابد للمبتدأ أن يكون على مثلها، فصار ترتيبها

كترتيب المعنى المقتضي لجعل أحد الاسمين في باب الفعل فاعلا، والآخر مفعولا"(٢٨).

وعن "تعرية المبتدأ من العوامل اللفظية، هي النواسخ فقط عند أبي علي [الشلوبين]، وكل عامل عند غيره(٢٩)" ولا يختلف مذهب الجرمي ومن معه عن الابتداء كثيرا، حيث قالوا: تجردهما للإسناد، وليس الإسناد نفسه، ولكنهم جعلوا التجرد عاملا في الخبر أيضا، كما جعل الأخفش وابن السّراج والرّماني الابتداء عاملا أيضا في الخبر.

مناقشة

أ- الابتداء رافع للمبتدأ

اعترض الكوفيُّون على "أن المبتدأ يرتَفِعُ بالابتداء.. [لأنه] إن كان شيئاً. فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني... وإن كان غير شيء فالاسم لايرفعه إلا رافع غير معدوم... [و] قالوا... إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية... وعدم العوامل لايكون عاملا... وأما البصريون [فأجابوا]... لأن العوامل... ليست مؤثرة حسية... وإنما هي أمارات ودلالات... تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء"(٣٠).

وقول الكوفيين: عدم العوامل لايكون عاملا ــ إذا صح ذلك عنهم ــ منقوض بقول الفراء وأكثر الكوفيين وحذاقهم: إن رفع الفعل المضارع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة(٣١) لأن هذا قول بعمل عدم العوامل. ولعل المحتجين هنا من الكوفيين ليسوا ممن قال هذا القول. كما أن رد البصريين على الكوفيين: (العوامل دلالات تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء) منقوض بردهم على

رفع المضارع بتجرده حيث قالوا "هذا فاسد، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم"(٣٢).

وهنا يقال لهم ما قالوا: إذا كان الابتداء: التجرد من العوامل اللفظية فهذا يؤدي أن يكون النصب أو الجر قبل الرفع.

وأوجه، في نظري، من تعريف الابتداء: بالتعري من العوامل اللفظية، والتعريفات الأخرى التي مرت معنا : (أول الكلام ــ الاهتمام بالاسم، وجعله مقدما ليسند إليه - جعل الاسم أولا ليخبر عنه - هو وصف قائم بالمبتدأ ــ هو ما في المتكلم من معنى الإخبار - هو جعل الاسم على هيئة ما).

ولو تَدَبَّرت هذه التعريفات لوجدتها متقاربة جدا إذ تجعل الابتداء، كون الاسم في بداية الجملة ليحكم عليه؛ حيث جاء على الأصل. فالأصالة ومجيئه على أول أحواله هو الذي رفعه.

ب- الابتداء رافع الخبر

ضُعّف هذا القول " لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك"(٣٣). وقيل: الفعل عامل وجودي وهو أقوى العوامل، ولا يعمل رفعين، والابتداء عامل معنوي، فهو أولى أن لايعمل رفعين(٣٤)، وأجيب بأن الابتداء اقتضى كلا من المبتدأوالخبر. ونظير ذلك أن معنى التشبيه في (كأن) لما اقتضى مشبّها ومشبّها به كانت عاملة فيهما(٣٥).

ورد على هذه الإجابة بأن (كأن) عملت عملين مختلفين: نصبت اسمها، ورفعت خبرها، وما نحن بصدده (الابتداء) رفع المبتدأ والخبر. ثم إن (كأن) عامل

لفظي، والابتداء عامل معنوي. ولو اطرحنا قضية العامل اللفظي والمعنوي لوردت الجوازم التي تجزم فعلين وغالبها اسماء: وهي عامل لفظي سماعي أدنى مرتبة من الفعل عملت عملين متحدين، وإن كانا في الجزم لا في الرفع(٣٦).

ج- الابتداء والمبتدأ رفعا الخبر

قال الأنباري: "هذا القول، وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لايخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الاسماء أن لاتعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لاتأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له(٣٧). و"ذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان الخبر، وهو قول لا نظير له"(٣٨) أي قول لانظير له من حيث اجتماع عاملين: الابتداء والمبتدأ على معمول واحد هو الخبر. وأجيب عن ذلك بأن الابتداء ضعيف فقوي بالمبتدأ، فالعمل لمجموعهما، من غير أن يستقل كل واحد منهما حتى يكون قد عمل عاملان في معمول واحد(٣٩).

وهذا يشبه بعض الأقوال في الأدوات التي تجزم فعلين، حيث قال بعضهم: بفعل الشرط مع الأداة الضعيفة جزم الجواب(٤٠). وقول بعضهم زيد عندك، الخبر بمجموع الظرف ومتعلقه(٤١). وقول الفرّاء: العاملان عملا معا في باب التنازع، والفعل والفاعل عملا في المفعول(٤٢).

وهذه إجابة لاجتماع عاملين على معمول واحد، ولكن يبقى الإجابة عن اعتراض الأنباري الآنف (الاسم لايعمل، وانضمامه إلى الابتداء لاتأثير له) وهذا صحيح إذا نظرنا إلى أصل الاسم كما قال، ولكننا نرى الاسم قد يخرج عن أصله فيعمل عمل الفعل لمشابهته إياه كما في اسم الفاعل، والمفعول، والمصدر. بل قد

يعمل في معمولين، على الراجح كما هو الحال في الجوازم التي تجزم فعلين: الشرط وجوابه، عند من قال: إنها جزمتهما معا، وكلها اسماء، إلا إنْ وإذ ما عند الجمهور. وللأنباري تخريج آخر قال فيه: "التحقيق فيه.. أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به. الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عامل معه"(٤٣). وعبر آخر عن هذا الرأي فيما يظهر بقوله: "العامل.. الابتداء بواسطة المبتدأ... ونظير...[هذا] تقوّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، وبإلاّ في المستثنى، وتقوّي المضاف بمعنى اللام. أو من"(٤٤). ويريد الأنباري بهذا أن يقول إن العامل واحد هنا، وهو الابتداء، ولكنه قال: إن المبتدأ عامل معه، وبهذه العبارة يقترب من القول الأول أنهما (الابتداء والمبتدأ) عملا معا بمثابة عامل واحد.

٢- عامل الرفع في الفاعل

" الفاعل عند المحققين ليس يرتفع بفعله؛ لأنه قد ينفي الفعل، فلا ينسب إليه فعل مثل: ماقام زيد، ومثل: أقام زيد؟. وقد لايكون له فعل في الشيء الممتنع عليه فعل مثل: مات زيد، وسقط الحائط. وتحرير القول فيه أن يقال: الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه، المقدم عليه فاعلا كان، في الحقيقة، أو لم يكن، إذا كان الفعل في معنى: فَعَل، أو يفعل"(٤٥). وذهب هشام الضّرير إلى "أن رافعه الإسناد، أي النّسبة، فيكون العامل معنويا... [كما ذهب قوم إلى أن رافعه] شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعل كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، و..الشبه معنوي... وذهب قوم من الكوفيين: إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل... ونقل عن خَلَف أن العامل فيه معنى الفاعلية" أي كونه فاعلاً في المعنى (٤٦). وُرّد على هشام وخَلَف عند من

نسب إليه القول بالإسناد هنا " بأنه لايعدل إلى جعل العامل معنويا، إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود"(٤٧).

كما رد على القائلين: إن الرافع للفاعل شبهه بالمبتدأ " بأن الشبه معنوي، والمعاني لم يستقر لها عمل في الاسماء"(٤٨). كذلك رد على خلف الأحمر بأن العامل فيه معنى الفاعلية. ومثله قول بعضهم: العامل فيه إحداثه للفعل بأنه " لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع مالم يُسمّ فاعله نحو: ضُرب زيد، لعدم معنى الفاعلية"(٤٩).

مناقشة

١- القول إن الرّد على أن الفاعل لم يرتفع لإسناده؛ لأنه لايصار إلى العامل المعنوي ما أمكن الحصول على عامل لفظي. هذا القول غير مسلّم به، حيث قال بعض النحاة بالعامل اللّفظي للخبر، وللفعل المضارع، وللمفعول معه...الخ. وقال آخرون بالعامل المعنوي، غير مقتنعين بالعامل اللفظي.

٢- الرد على خلف الأحمر بأنه لو كان الفاعل يرتفع بالفاعلية، لما ارتفع مالم يسم فاعله (ضُرِب زيد) لعَدَمِ مَعْنَى الفاعليَّة.

والجواب عن ذلك: أن (ضُرِب زيد) أعطى زيد الرفع مع أن الفعل وقع عليه، لا منه؛ لأن مالم يسمّ فاعله محمول على الفاعل، وليس الرفع فيه أصيلا، وإنما الأصل النصب(٥٠) ثم إن الأنباري نفسه رد على خَلَف في المفعول به كما سيأتي، لماذا: مات زيد لم ينصب بالمفعولية مع أنه وقع عليه الموت لا منه؟ وأمثال هذا كثير مثل: غمّ الهلال، وحمّ زيد، وسل عمرو...الخ حيث صرحوا بأن المرفوع هنا فاعل لانائب فاعل إذن فالجواب بسؤال معاكس لماذا رفع على أنه فاعل مع أن الفعل وقع عليه؟.

ثم هناك نوع من الأفعال يكون الفاعل هو المفعول في الوقت نفسه مثل قولهم: انتحر زيد(٥١)، وهذا قد يقال إنه قدم الرفع فيه على أنه فاعل، والفاعل مقدم على المفعول(٥٢).. والحق أن مثل هذه الاستثناءات قليلة بالنسبة لما يماشي القاعدة. وقد ذكر النحاة أن الرفع للعمد(٥٣)، فكأن الرفع أعطى لهذه المرفوعات، لأنها أصبحت عمدة في الجملة بسبب إحلالها مكان الفاعل الحقيقي، بقطع النظر عن وقوع الفعل منها أو عليها، أو كما قال إبراهيم مصطفى: المرفوع يتحدث عنه(٥٤).

٣- العامل المعنوي في الفعل المضارع المرفوع

١-رأي البصريين

يقول سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم...فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها... وكينونتها في موضع الاسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ"(٥٥).

ويقول: "من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم"(٥٦).

وهذا يعني أن هناك من يقول: إن الفعل المضارع مرتفع بالابتداء لا بوقوعه موقع الاسم كما يرى البصريون، ويوضح المبرد وقوعه موقع الاسم بقوله:

"اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الاسماء، مرفوعة كانت الاسماء، أو منصوبة، أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الاسماء هو الذي يرفعها،

ولاتنتصب إذا كانت الاسماء في موضع نصب، ولاتنخفض، على كل حال، وإن كانت الاسماء في موضع خفض...فهي مرفوعة...حتى يدخل عليها ماينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة، ولاتدخل على الاسماء"(٥٧).

ويقول أيضا: "الأفعال المضارعة...إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"(٥٨).

وقال الأنباري: البصريون قالوا: "مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا، لقيامه مقام الاسم"(٥٩).

ويقول آخر: هذا ما "عليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن (يقوم) في نحو: (زيد يقوم) وقع موقع (قائم) [في زيد قائم] وذلك هو الذي أوجب له الرفع"(٦٠).

وعلى الرغم من شهرة هذا الرأي فقد قيل: إن الرافع للمضارع "التعري من العوامل اللفظية مطلقا، وهو مذهب جماعة من البصريين، وعزي في الإفصاح للفرَّاء والأخفشِ"(٦١). والتعري من العوامل اللفظية مطلقا قريب جدًّا مما ذَكره

سيبويه دون أن ينسبه إلى أحد بقوله: "من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء"(٦٢) لاسيما إذا عرفنا أن "معنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام"(٦٣) أو أول أحوال الاسم كما يقول سيبويه كما مر.

٢- رأي الكوفيين

" اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو (يقوم زيد،ويذهب عمرو) فذهب الأكثر إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة(٦٤)" ونسب هذا لكن بلفظ التجرد مكان التعري إلى "حذاق الكوفيين منهم الفراء"(٦٥).

ولو قارنت بين هذا الرأي، والرأي الآخر السابق المنسوب إلى جماعة من البصريين وإلى الأخفش والفراء، لما وجدت بينهما فرقا كبيرا، فهناك (التعري من العوامل)، وهنا (التعري من العوامل) في نص الأنباري. وهناك (مطلقا) وهنا من (الناصبة أو الجازمة)، ولا فرق في الحقيقة بين هذين؛ لأن عوامل المضارع غير التعري هي النواصب والجوازم فحسب. ثم إن نصوص غير الأنباري (التجرد) مكان (التعري) ومعناهما واحد وبما أن التعري من العوامل نسب إلى كل من جماعة من البصريين وإلى الأخفش والفراء، دلّ ذلك على أنه رأي الفراء الكوفي ذهب إليه الأخفش البصري، وجماعة من البصريين.

(ب) وذهب ثعلب الكوفي إلى أن الفعل المضارع "ارتفع بنفس المضارعة"(٦٦). ولما كان الرجل كوفيا فإنه يترجح أن يريد بالمضارعة مشابهته للاسم في توارد المعاني المختلفة عليه، وهذا عامل معنوي ثبوتي.

(ج) رأي أبي بكر بن شقير، على الراجح أو الخليل بن أحمد: جعله مرة مرفوعا على فقدان الناصب في مثل قوله تعالى ﴿لاَ تَعْبُدونَ إلاّ الله﴾ معناه أن لا

تعبدوا، فلما أسقط حرف الناصب رفع، وهذا القول قريب من التجرد من العوامل السابقة. ومرة أخرى جعله مرفوعا بالصرف ـ وسيأتي ـ وذلك في مثل قوله تعالى ﴿وَلَا تَمنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ فصرف من منصوب إلى مرفوع حيث معناه: ولاتمنن مستكثرا. ومرة ثالثة جعل الرفع فيه للاستقبال والاستئناف(٦٧) وهذا الأخير قريب من الأول إذا ما راعينا كلمة الاستئناف، فهو في عداد أول الجملة غير مسبوق بناصب أو جازم. ولكن من جانب آخر قريب من رأيه الثاني، لأن الاستئناف قد يبنى على تغيير المعنى. وهذه الآراء الثلاثة كلها عوامل معنوية.

٣- رأي الأعلمِ الشّنْتَمَري

وهو أن المضارع ارتفع بالإهمال، أي إنه أهمل من العوامل، حيث لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقي مهملا والمهمل مرفوع، وهذا عامل معنوي عدمي، فهو في هذا يماثل (التعري من العوامل والتجرد من الناصب والجازم) وهو قريب المعنى منهما أيضا(٦٨).

٤- يرى بعضهم

"أنه ارتفع بالسبب الذي أوجبَ له الإعرابَ؛ لأن الرفع من الإعراب، وهو [على هذا عامل] ثبوتي معنوي"(٦٩) وهذا قريب من رأي ثعلب، ومن هنا فإن كان القائل لهذا كوفيا، فإن علة إعراب المضارع عندهم (توارد المعاني المختلفة عليه كما تتوارد على الاسم، وإن كان بصريا فإن العلّة عندهم (وقوع المضارع موقع الاسم) والعلة هذه بنوعيها معنوية عند الكوفيين والبصريين وهي الرافعة للمضارع عند هؤلاء (٧٠).

وعلى هذا تكون العوامل المعنوية فقط عند النحويين في رفع الفعل المضارع أكثر من سبعة(٧١). ويمكن تلخيص هذه العوامل المعنوية، بحسب ورودها:-

١- وقوعه موقع الاسم.

٢- التعري من العوامل اللفظية مطلقا.

٣- الابتداء.

٤- التعري (أوالتجرد) أو (فقدان ــ بحسب تعبير ابن شقير أو الخليل ــ الناصب والجازم).

٥- عامل المضارعة نفسها.

٦- عامل الصرف.

٧- عامل الاستقبال.

٨- عامل الإهمال.

٩- علة الإعراب ــ وهي علة معنوية ــ هي نفسها عامل الرفع.

مناقشة

١- حظي الرأيان (وقوعه موقع الاسم وهو رأي البصريين، والتجرّد من الناصب والجازم وهو رأي الفرّاء على الراجح) باهتمام جلّ النحويين. وقد اختار ابن مالك في ألفيته رأي الفراء (ارفعْ مُضارعاً إذا يجرّد * * * مِن ناصب وجازم كتسعد)(٧٢) وعلّل ابن مالك الابن ذلك بقوله: "لأن قول البصريين رافع المضارع وقوعه موقع الاسم لايخلو... وقوعُه موقعاً هو للاسم بالأصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في نحو: يقوم زيد، أو منع منه الاستعمال كما في نحو: جعل زيد يفعل، وإما أن يريدوا به... وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا. فإن أرادوا الأول فهو باطل برفع المضارع بعد (لو، وحروف التّحضيض)؛ لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة. وإن

أرادوا الثاني فهو باطل أيضا؛ لعدم رفع المضارع بعد إن الشّرطية؛ لأنه موضع صالح للاسم بالجملة كما في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارك﴾. فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد إن الشرطية إلا مرفوعا، واللازم منتف فالملزوم كذلك"(٧٣) وأضيف إلى المواقع التي ليست للاسم بالأصالة وامتنع وقوعه فيها ــ أعني: لو، وحروف التحضيض، وخبر أفعال الشروع السابقة ــ أضيف: "ستفعل... ورأيت الذي تفعل؛ لاختصاص... التنفيس بالفعل، والصلة [مثل] خبر أفعال الشروع بالجمل" الفعليّة(٧٤). وأضيف: "كاد زيد يقوم؛ لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما"(٧٥). ومثلها أخواتها حيث لايأتي خبرها اسما مفردا إلا نادرا في بعضها، ومثله "مالك لاتفعل"(٧٦). كما أضيف إجمالا أنه "لو كان كذلك [أي رفع المضارع لقيامه مقام الاسم] لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض"(٧٧). وأن: "الفعل الماضي... يقوم مقام الاسم ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا"(٧٨) وأن نصبه وجزمه بناصب وجازم لايدخلان على الاسم فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم"(٧٩). وقد أجاب البصريون ومؤيدوهم بما سبق من قول سيبويه والمبرد: "..فوقوعها مواقع الاسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانت الاسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كل حال، وإن كانت الاسماء في موضع خفض... فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة، ولا تدخل على الاسماء... فكل على حياله"(٨٠). ومثل ذلك قاله الأنباري " قولهم لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوبا... قلنا إنما لم يكن منصوبا أو مجرورا إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور؛ لأن عوامل الاسماء لاتعمل في الأفعال، وهذا فعل، فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه... وكذلك نقول: فإنه

يرتفع من حيث لايرتفع الاسم؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم"(٨١).

وسبق قول الأنباري: "إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه...[و] أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم"(٨٢). أما الإجابة عن أن "الفعل الماضي... يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلايجوز أن يكون مرفوعا،... ذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب، فصار مقامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع؛ لأن الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا؛ لأنه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بيّناها... وصار بهذا بمنزلة السيف فإنه يقطع في محل يقبل القطع، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع، فعدم القطع في محل لايقبل القطع، لايدل على أنه ليس بقاطع، فكذلك ها هنا عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لايدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع وهذا واضح لا إشكال فيه"(٨٣). وهذه محاولات للإجابة عن الاعتراضات السابقة مثل: لو أن إعراب المضارع لوقوعه موقع الاسم، لوجب أن يعرب إعراب الاسم في الرفع، والنصب والجر ومثل: إن نصب المضارع وجزمه بعوامل لا تدخل على الاسم، فعلم أن رفعه أيضا من حيث لايرتفع الاسم. وهذا أجاب عنه المبرّد والأنباري: أن للاسم عوامله الخاصة، وللفعل عوامله الخاصة، فكل على حياله، وأن رفع المضارع لمجرد مشابهته للاسم، لامطابقته. كما حاولوا الإجابة عن الاعتراض بأن الماضي قد يقوم مقام الاسم،

فقال الأنباري: لأن الماضي مبني غير معرب، ومن ثم أصبح قيامه مقام الاسم بمنزلة العدم. والمدخل على هاتين الإجابتين:-

١- قال البصريون: إن علة إعراب الفعل المضارع (أي رفعه ونصبه وجزمه) قيامه مقام الاسم، ومشابهته له بأوجه ذكروها(٨٤) وتلك علّة معنوية، وقد توفّرت في بعض حالات رفع المضارع، حيث رفع لمشابهته الاسم المرفوع بالابتداء عندهم، ولم تتوفر في حالات رفع أخرى ستأتي. لكن هذه العلة ـ والحكم يدور مع علته كما يقول الأصوليون ـ لم تتوفر في حالتي: نصب الاسم وجرّه، ونصب المضارع وجزمه، حيث لكلّ عوامله الخاصة غير المتشابهة، مع أن التّعليل عام يشمل الإعرابات الثلاثة لا واحدًامنها. ويمكن أن يجاب أنهم غلّبوا الرفع، لأنه بغير عامل موجود، ومن ثم فهو الأصل على النصب والجزم لأنهما لعامل وجودي طارئ.

٢- قولهم: إن الماضي قد يقوم مقام الاسم، لكنه مبني غير معرب، ومن ثم فمقامه مقام الاسم كعدمه يضعفه تعليلهم لإعراب المضارع السابق وهو قيامه مقام الاسم، أي أن الماضي لما قام مقام الاسم لماذا لم يعرب بسبب هذه العلة، كما أعرب المضارع بسببها؟ لأن العلة قد توفرت في الماضي والمضارع معاً اللّهم إلا أن يقال إنها في المضارع أظهر وأكثر.

بقي أن يجيب البصريون عن الاعتراضات الأخرى التي لم يجيبوا عليها مثل: الفعل المضارع قد يسبق بأدوات خاصة بالفعل ـ ومن عادة الأدوات الخاصة أن تعمل ـ كحروف التّحضيض، ولو، والسين، وسوف، والمضارع الواقع خبراً لكاد وأخواتها، ونحو ذلك؛ حيث المضارع فيها مرفوع، مع أنه لم يقع موقع الاسم من ناحية، بل وقع موقعا لايصلح للاسم من ناحية ولم يقع في البداية؛ ليشبه الاسم

المرفوع بالابتداء من ناحية أخرى، ومع ذلك رفع هذا المضارع. كما لم يجيبوا عن وقوع المضارع مجزوما لا مرفوعا بعد إن الشّرطية مع أن هذا الموقع صالح للاسم بالجملة، فكان حق المضارع لو كان رفعه لقيامه مقام الاسم كما يقولون أن يرفع في مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ..﴾.

وعلى الرغم من اختيار نحاة العصر الوسيط، والمعربين لرأي الفراء، وهو رفع الفعل المضارع؛ لتجرده من الناصب والجازم، فقد تعرض هذا الرأي أيضا للنقد. قال الأنباري: "هذا فاسد؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولاخلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب، فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدًا"(٨٥).

كذلك اعترض عليه بـ "أن التّجريد من الناصب والجازم أمر عدمي، والرفع أمر وجودي فكيف يصح أن يكون الأمر العدمي علّة لأمر وجودي"(٨٦) كذلك اعترض عليه "بأن التجرد ليس علة مؤثرة، بل علامة"(٨٧) كذلك أخذ على قول الفراء هذا بأنه مخالف للأصول(٨٨).

وقد أجاب ابن مالك عن الاعتراض الأخير "التجريد من الناصب والجازم أمر عدمي؛ والرفع أمر وجودي" بقوله: "لانسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصا من لفظ يقتضي

تغييره، واستعمال الشيء، والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي"(٨٩) وفي هذه الإجابة نظر كما سيأتي.

كذلك أجابوا عن الاعتراض بكون (التجرد ليس علة مؤثرة) بقولهم: "إن عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية"(٩٠) ويمكن أن يوخذ على جعل (التجرد من الناصب والجازم عاملاً) أنه يوحي بأن ذهاب الناصب والجازم علّة للرفع، على حين خلو المضارع من العوامل هو الأصل، ودخولها عليه هو الطارئ، فلا يجعل عدم وجود الطارئ سببا للأصل لما فيه من مخالفة الأصول. ولعل هذا ما أراده الأنباري في اعتراضه على رأي الفراء بقوله السابق " هذا فاسد، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم". ولا يقال للبصريين: إن التجرد عندنا هنا مثل قولكم إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، ذلك أن الابتداء مع كونه في حقيقته عدم سبقه بعوامل مؤثرة فيه إلا أنه يرتبط بكونه واقعا في أول الكلام أكثر من ارتباطه بتقدم العوامل عليه، بعكس التجرد فارتباطه بالناصب والجازم أكثر. أو قل بعبارة أخرى التجرد تعليل للأصل بالفرع، والابتداء تعليل الأصل بالأصالة. وقد تقدم قول سيبويه " إن بعضهم رفع المضارع بالابتداء وهو، عندي، أوجه من التعري أو التجرد من العوامل، وإن كان بعضهم كالمبرد فيما نقلته عنه آنفا فسّر الابتداء بأنه "التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام".

فقوله أول الكلام مقبول نوعا ما، أما التعرية عن العوامل غيره فناقضة لكلام الأنباري في ردّه على الكوفيين: إن التّجرد يعني تقديم النّصب والجزم على الرفع، وبالمثل إذا كان الابتداء يعني التجرد من العوامل الناصبة والجارة في الاسم، فهذا يعني تقديمها على الرفع. وبهذا تعرف أن التجرد لا يطابق الابتداء (مجيء الشيء على أول أحواله)، وبهذا يتبين لك خلط ابن مالك بينهما في إجابته

السابقة. لكن احتجاج ابن الأنباري بكون الرفع قبل النصب والجزم من غير خلاف بين النحويين(٩١) محلّ نظر. ذلك أن صاحب كتاب الجمل في النحو (أبابكر بن شقير أو الخليل بن أحمد) قدّم المنصوبات، ربما لكثرتها، كما أن (ابن يعيش) يقدم الكسر لأنه أدناها(٩٢). وقال أبوحيّان: لو بدئ بالكسر لاختصاصه بالاسم لكان مقبولا(٩٣)، كما أن المازني زعم أن جزم الفعل ليس بإعراب. كذلك يزعم الكوفيون، ويجعلونه يشبه الإعراب(٩٤). كما ذهب بعض المحدثين إلى أن النصب عموما، ليس للإعراب، وإنما لخفة علامته (الفتح) لحقت المنصوبات لكثرتها(٩٥) كأنه نظر عموم المعنى اللغوي فالرفع يعني الرفعة، والنصب عرض الشيء وطرحه، والجر التبعية للغير.

كما أن هناك بعض الاعتراضات على كون الرفع للعمد، فقد يرفع غير العمدة المسلم بعموديتها مثل الفاعل في قولنا (مات زيد، وهلك أو فني بكر، ومثل ذلك: مرض وتعب... إلخ). كما أن التابع للمرفوع مرفوع، مع أنه ليس بعمدة. كما أن الاتجاه السائد لدى المُحَدِثِين هو تقديم الساكن قبل غيره من الحركات؛ لكونه الأصل والأخف. وهذا يعني عدم التسليم بتقديم الرفع من غير خلاف. ويمكن أن يمرّض نظرية عمل التّجرد من النّاصب والجازم، ونظرية الابتداء في رفع الفعل المضارع وجود شواهد عديدة من القراءات والشّعر رفع الفعل المضارع بعد الناصب والجازم فيها، مثل قراءة ابن محيصن (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ — بالرفع — الرَّضاعةَ)، وقول الشاعر:

أن تقرآن على اسماء ويحكما　　　مني السّلام وأن لاتشعرا أحدا.

وقول الشاعر:

لولا فوراسُ من نعم وأسرتهم يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار.

فلم يقولا (أن تقرآ، و لم يوفوا). وقد اختلف النحاة إزاء هذه الشواهد ــ وهي كثيرة نوعا ما ــ فمنهم من جعل (أن) أهمل نصبها حملا لها على لا النافية غير العاملة أو حملاً لها على (أن) المصدرية. ومنهم من جعلها (أنْ) المخففة من الثقيلة ونسب هذا لبعض الكوفيين، وقيل لغة لبعض العرب. أما عدم إعمال (لم) فقالوا جذام لا تعملها(٩٦). وعكس هذا قد ينصب أو يجزم مع تجرده من الناصب والجازم وقد أوردوا على ذلك شواهد أقل من سابقه مثل قول الشاعر:

أبيت أسري (وتبيتي تدلكي)وجهك بالعنبر والمسك الذكي.

فقال (تبيتي وتدلكي) بحذف النون التي لاتحذف إلا لناصب أو جازم قيل: حذف النون للتخفيف، وقيل : للضرورة الشعرية. ويردّه وجود شواهد نثرية، وقيل: هذا نادر(٩٧) وقد يجاب عن مثل هذه الشواهد بأنها قلّة إذا ما قيست بالمطّرد على القاعدة، فلا يلتفت إليها.

٤– العامل المعنوي: الخلاف (الصّرف)

ويعنون بالخلاف: مخالفة اللاّحق لما قبله في المعنى(٩٨). وقد أعمل الكوفيون هذا العامل في مواضع نحوية عدة، مثل:-

أولا – الفعل المضارع

(أ) لقد مرّ معنا قول صاحب (كتاب الجُمل في النحو) أن رافع الفعل المضارع في نحو قوله تعالى ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ و﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ و﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللهِ﴾ على قراءة الرفع(تأكلُ) وقبلها (تستكثر)

و(يلعبون) كلها عنده مصروفة من النصب: مستكثرا، لاعبين، آكلةً، إلى الرفع(٩٩).

وقد يقتضي الصّرف عنده العكس من الرفع إلى النّصب، ويورد على ذلك أمثلة كثيرة من آيات وأشعار من ذلك: قوله تعالى ﴿ فَلاَ تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ و ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ أصلهما: وأنتم تدعون إلى السّلم، وأنتم تكتمون. فلما أسقط أنتمْ نصب.

وجعل منه قول المتوكلّ الكناني:

لاتنهَ عن خُلُق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم.

الأصل: وأنت تأتي، فما أسقط (أنت) نصب(١٠٠).

مناقشة

رأي الجمهور في إعراب هذه الأمثلة معروف، وما يهمنا الآن هو ما ذُكر هنا. فالصّرف اقتضى عنده في الأول التّغيير من النّصب إلى الرّفع، وفي الثاني: من الرفع إلى النصب. فهل هذا يعني أن مخالفة المعنى تقتضي مجرد المخالفة في الإعراب مطلقا؟ فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا أصرفه من الرفع إلى الجزم لا إلى النصب مثلا؟ وإذا لم يحسن ذلك فما هو الضابط؟ وسوف ترى أن هذه الشّموليّة عيبُ (عامل الخلاف: الصرف) كله(١٠١) ولايغطي ذلك العيب (السّماع) لأن السماعَ مصدرُ القواعدِ(١٠٢).

(ب) عامل النصب في الفعل المضارع بعد واوِ المعيَّة

"ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك (لاتأكل السّمك وتشربَ اللّبن) منصوب على الصّرف... وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لاتأكل السمك، ولا تشرب اللبن...ولو كان في نيّة تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعا... لأن الثاني موافق للأول في النهي لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه، صارت مخالفته للأول، وصرفه عنه ناصبا له، وصار هذا كما قلنا في الظّروف... وفي المفعول معه"(١٠٣).

وردّ عليهم: "ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير (أنْ) لا أن العامل هو نفس الخلاف والصّرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: (إن زيدا) في قولك (أكرمت زيدا) لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولا، وذلك محال... فكذلك ها هنا الذي أوجب نصب الفعل... بتقدير (أن) هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول"(١٠٤).

(ج) عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

" ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء ــ التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ــ ينصب بالخلاف...لأن الجواب مخالف لما قبله...ألا ترى أنك إذا قلت (إئتنا فنكرمك) لم يكن الجواب أمراً...[وهكذا في بقية الأشياء الستة] وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف"(١٠٥).

قال الأنباري: "قد أجبنا عن هذا في غير موضع فيما مضى فلا نعيده هاهنا"(١٠٦).

مناقشة

وجهة نظر الكوفيين في إعمال الخلاف في نصب المضارع بعد واو المعيّة، وبعد فاء السببية واحدة، كما أن وجهة نظر البصريين الآتية واحدة، ولذلك نرى الأنباري قد اكتفى برده على الكوفيين في المضارع المنصوب بعد واو المعية السابق، وهو ردّ مستخلص من توجيه البصريين للقضية في الحالتين، ومؤداها:-

أ- أن كلا من واو المعية، وفاء السببية، حرفا عطف غير مختصين، ومن ثم لايعملان.

ب- الفعل المضارع بعدهما غير داخل في حكم الأول قبلهما، ومن ثم ينبغي تحويله إلى الاسم تبعا لتغير المعنى، وعدم الدخول في معنى مشترك بينهما، ولكن لوحُوّل إلى اسم صريح لضممنا اسما إلى فعل وهذا مستحيل، كما يقول الأنباري.

ج- للخروج من ذلك نقّدر (أنْ) النّاصبة للفعل المضارع بعد واو المعية، وفاء السببية، وهذا يوفّر لنا شيئين: أننا لم نضمم اسما صريحا إلى فعل، وإنما ضممنا فعلا في الظّاهر واللّفظ إلى فعل، وأننا حينما قدّرنا (أن) قبل الفعل الثاني أوّلْناهُما إلى مصدر(اسم) وهو ما ينبغي أن يتحول إليه؛ لاختلافه في المعنى مع الأول(١٠٧) وهذا يعني اتفاق كل من البصريين والكوفيين على أن الثاني في المسألتين مغاير في الحكم للأول، ومن ثم غايره في الإعراب، لكنهم اختلفوا في علّة إعراب الثاني المنصوب بعد واو المعية، وفاء السببية، فقال الكوفيون نصب للمخالفة لأنها سبب مؤثر في الإعراب كما تقدم؛ لأن الإعراب دليل على

المعنى فلما تغير المعنى تغير الإعراب. وقال البصريون: لا نعترف بأن المخالفة سبب مؤثر في الإعراب؛ لذلك نخرج القضية هذا التخريج الطويل في الإعراب الآنف الموغل في التصوّر، ونلتقي معكم في الأصل المسبب للإعراب.

د- عامل النّصب في الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى: حتّى أو إلاّ: المثال: (لأقتلنّ الكافر أو يسلمَ) نصب (يسلمَ) "ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة"(١٠٨) أي مخالفة الثاني للأول، من حيث لم يكن شريكا له في المعنى، ولا معطوفا عليه.

ونقض بنحو "ماجاء زيد لكن عمرو، وجاء زيد لا عمرو. فإن الثاني خالف الأول في المعنى، ولم يختلف في الإعراب، إلا أن يخص ذلك بالفعل، لضعفه عن الاسم في الإعراب"(١٠٩) وبما أن هذا الاعتراض هو اعتراضهم على نصب المفعول معه بالخلاف، فسوف يتبعه المفعول معه، ليكون النقاش لهذ الاعتراض واحدًا.

ثانيا – المفعولات (وشبهها)

أ- القول في عامل النصب في المفعول معه

"ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: (استوى الماء والخشبةَ)...لأنه...لايحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف...و...الفعل...استوى...لازم، والفعلِ اللازم لايجوز أن ينصب هذا النوع من الاسماء"(١١٠) وردّ على القائلين بهذا من الكوفيين بـ"ماقام زيد لكن عمرو...وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب... فلو كان كما زعمتم

لوجب أن لايكون ما بعدها إلا منصوبا لمخالفته الأول... وما بعد (لا) يخالف ما قبلها كـ (لكن)، وليس بمنصوب، فدلّ ذلك على أن الخلاف لايكون موجبا للنّصب"(١١١). كذلك ردّ عليهم "أن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النّصب بالمعاني وإنما ثبت الرّفع بها كالابتداء والتجرّد، وأن الخلاف لو نصب لقيل: ما قام زيد بل عمرًا بالنّصب، وهو لا يقال اتّفاقا"(١١٢).

مناقشة

أ- قول الأنباري (الخلاف لا يكون موجباً للنّصب)، جوابه أن القائلين بإعمال الخلاف لم يقيدوه بالنصب كما صوّر ذلك الأنباري، بل قالوا: "الرفع بالصّرف: قول الله عز وجل ﴿وَلَاتَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ ذكر النحويون: أن معناه: (ولاتمنن مستكثرا) فصرف من منصوب إلى مرفوع..."(١١٣) كما أعملوه في النصب (لاأركب وتمشيَ)...نصب لأنه مصروف عن جهته..."(١١٤). وقد سبق ذلك.

ب- أما القول: إن (الخلاف ــ الصّرف) من المعاني والمعاني ترفع ولا تنصب. فذلك مذهب البصريين فقط، حيث جمهورهم أعمل العامل المعنوي (الابتداء) في رفع المبتدأ والقيام مقام الاسم في رفع الفعل المضارع، ومن ثم فليس بملزم للكوفيين الذين لا يعترفون بقصر العامل المعنوي على الرفع.

ج- وعدا هذا وذاك فإن قانون المخالفة أساسه الهرب من تجاور صوتين صامتين متماثلين، فيغير أحدهما لهذا السبب، وما يسري على الأصوات الصامتة يمكن مده على الأصوات الصائته (الحركات) لا سيما عند اختلاف المعنى المقتضي لاختلاف الإعراب من الناحية الجدلية.

وهناك عوامل معنوية عشرة تتضمن معنى الفعل، فتعمل عمله، وهي الإشارة، والتمني، والتشبيه، والتنبيه، والترجي، والجار والمجرور، والظرف، وأمّا، والاستفهام، والنّداء، وألحق بعضهم (إنّ وأنّ ولكنّ بها)(١١٥) ويظهر من كلام بعض النحاة أنها تعمل في (المفعول معه)، حيث قال الأخفش: المفعول معه ينتصب انتصاب الظّرف(١١٦) وبه قال الفارسي في نحو (هذا ردائي وسربالا) إن هذا المتضمن معنى الفعل (أشير) نصب سربالا(١١٧). وكذلك عدّه: الإسفراييني من بين ما يعمل فيه هذا النوع من العوامل(١١٨).

مناقشة

صرح الصّبان والخضري أن هذه العوامل المعنوية العشرة، ليست من العوامل المعنوية كالابتداء والتّجرد المقابلة للعوامل اللّفظية كالأفعال وحروف الجرّ مثلا، وإنما المراد بها عوامل معنوية، أي ألفاظ تضمنت معنى أفعال(١١٩). ويبدو أن هذا الرأي هو السائد عند النحاة وجرت عادتهم أن يدخلوها تحت عنوان (العوامل المعنوية) على أساس أنها صنف قائم برأسه تشارك العوامل المعنوية الحقيقية في الاسم، وتخالفها في المضمون، وإذا لم ينص بعضهم على استقلالها ــ وهذا موجود ــ فذلك من باب التسامح. وعلى أي حال فإن هذه وإن لم تكن مندرجة تحت عامل الخلاف (الصرف)، فإن ذكرها ها هنا اقتضاه الكلام على المفعول معه، وما قيل عن كونها عوامل معنوية.

(ب) عامل النصب في المفعول به

"ذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول [به] معنى المفعولية"(١٢٠). ونقل آخر عنه أن النّاصب له: "المعنى والمخالفة"(١٢١) ورد عليه بأنه

لو كان العامل المفعولية، فإنه: "ينصب الاسم في نحو: مات زيد، لوجود معنى المفعولية"(١٢٢).

مناقشة

لقد سبق في الفاعل الجواب على هذا الاعتراض بأنه لو كان نصب المفعول به على المفعولية، لنصب زيد في (مات زيد) حيث وقع عليه الفعل لا منه، وهذا الاعتراض يقابله اعتراض آخر: لماذا رفع زيد هنا مع أنه مؤهل للنصب، وقد تلمست هناك التوفيق بين هذه الآراء، وذكرت أنها قلة بالنسبة لما يجري على القاعدة، ثم إنه كما يكون الرفع للعمد يكون النصب للفضلات، وحينما تختفي العمدة لسبب أو لآخر، تحل الفضلة (المفعول به) محله، وتأخذ حكمه بالنيابة، وقد يتطور الأمر بحيث تُنسى النيابة، فتأخذ حكمه أصالة.

أما قوله الثاني الناصب له (المعنى والمخالفة) فكأنه يريد بالمعنى (معنى المفعولية) في قوله الثاني، وزاد عليها (المخالفة)، وهذا قد يعني أن الناصب له وقوعه مفعولا به مخالفا بذلك ما قبله وهو الفاعل في المعنى، وهذا الخلط البسيط بينهما للتقارب المشار إليه يدل على ما نعت به خلف الأحمر من عدم العمق في معرفة النحو، أو على رغبته في تبسيطه تحت قواعد عامة.

ومما يتعلق بالمفعول به، وبالعامل المعنوي ـ غير المخالفة ـ قولهم: "المعنى الذي ينتصب به المفعول، اشتغال الفعل عنه بالفاعل قبل وصوله إليه...ولا مدخل للإسناد... ولا للبناء... في... النصب"(١٢٣).

مناقشة

يهمنا هنا العامل المعنوي في هذا، وهو اشتغال الفعل عنه بالفاعل، فلم يصل إليه، والإسناد أي النسبة في النص السابق قرن اشتغال الفعل عن المفعول به باشتغال الفعل بالفاعل، ونسب هذا الرأي لسيبويه، ولم يقل أحد إن سيبويه يعني بذلك العامل المعنوي، كما نفي عن هذا الرأيِ أن يكونَ (إسنادًا). وقد اجتهدتُ في جعلِ انشغالِ الفعلِ بالفاعل عملاً لفظيا، ونصب المفعول به لانشغال الفعل عنه عملا معنويا؛ لأنه كيف يقال إنه عمل به وقد انشغل عنه. ثم إنني شممت من هذا القول النصب من غير عامل الانطلاق من قاعدتهم العامة (النصب للفضلات)، فكأنهم يعنون بالنصب معناه اللغوي، وهو مجرد العرض للشيء، ورمز للنصب بالفتح الذي ليس بإعراب كما سبقت الإشارة إليه عند الأستاذ إبراهيم مصطفى (١٢٤). كذلك سبقت مناقشة الإسناد في الفاعل حيث اعترض على الإسناد بأنه لا يصار إلى العامل المعنوي متى أمكن العامل اللفظي، وأن هذا غير مسلم به، وعلى الرغم من نفي الإسناد عن الانشغال فإن المرء يحس بآصرة بينهما.

ج- القول في عامل النصب في المفعول فيه (الظرف):

اختلف نوع العامل المعنوي في (الظرف) من الخلاف إلى غيره؛ لذلك فهو أقسام:

الأول: الخلاف

"ذهب الكوفيون إلى أن الظّرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك... قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ...[أما] زيد أمامك، وعمرو وراءك لم يكن (أمامك)

في المعنى هو زيد، ولا وراءك في المعنى هو عمرو... فلما كان مخالفا له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما"(١٢٥).

وقال الأنباري: "هذا فاسد، وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظّرف كونه مخالفا للمبتدأ، لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ. لأن الخِلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدا فكان ينبغي أن يقال: زيداً أمامك، وعمراً وراءك، وما أشبه ذلك، فلما لم يجز ذلك، دل على فساد ما ذهبوا إليه"(١٢٦).

وردّ عليهم آخر بقوله: "المخالفة معنى لا يختص بالاسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأن العامل اللفظي شرطه: أن يكون مختصا، فالمعنوي الأضعف أولى"(١٢٧).

مناقشة

ومن غير ترجيح لعمل المخالفة فإن هذين الاعتراضين فيهما نظر:-

١- لقد قال الأنباري: "العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسيّة"(١٢٨) وهو ما طبقه هنا، ولكن لا يسلّم له أن المخالفة تكون من اثنين يعمل أحدهما في صاحبه مثل عمله به، حيث نرى الحاكم يسن قانون عقوبات لمخالفيه فيعمل فيهم ما لايعملون به، مع المخالفة بينهما، إذن نظريته الجدلية غالبة وليست لازمة.

٢- أما قول من قال: إن المخالفة غير مُختصَّة، وما لا يَختَصُّ لا يعمل، فهذه القضية موضع خلاف لا اتفاق، حيث أعملت قليلا، عند بعضهم كالزجاج وابن السّراج وابن مالك (إنّ وأخواتها مع دخول "ما" الكافة عليها) مع أنها

أزالت اختصاصها بالاسماء، وهيأتها للدخول على الأفعال، ولذلك نظائر متعددة(١٢٩).

الثاني: معنى الفعل

ذكر النحاة أن مثل: عندك زيد، من غير اعتماد عند الخليل والأخفش، أو بالاعتماد على استفهام أو نفي نحو (أعندك زيد) عند سيبويه، العامل في الظرف هنا معنى فعل مأخوذ من الجملة الظرفية، وهو عامل معنوي وهو الذي رفع زيدا(١٣٠). خلافا لمن قال: إن الظرف هو الرافع للفاعل (زيد)؛ لكونه ناب عن الفعل، أو غير ذلك من الأوجه الإعرابية الأخرى(١٣١). ويتفرع عن ذلك فيأخذ الحكم نفسه عند بعضهم، فيما إذا عمل معنى الفعل المأخوذ من أداة ظاهرة في الظّرف، مثل (المال لك يوم الجمعة) فلام الجرّ (لك) تضمنت (تملك) فنصبت يوما لكن منع من عملها مانع اصطناعي، فحينئذ يقدر العامل معنويا(١٣٢).

ومناقشة معنى الفعل عاملا معنويا قد سبقت في المفعول معه، فلا يحسن التّكرار، ومثل ذلك ما فرع منه.

الثالث: العامل فيه الإسناد (النسبة)

بعض الكوفيين يعلق الظّرف بعامل معنوي هو الإسناد، إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعليق به نحو (السّماء مَلْجأ حِيْنَ تَضِيق الأرضُ) فحين هنا معلقة بالنسبة بين المبتدأ والخبر أي الإسناد؛ لأن المبتدأ (السماء) ذات لا تعمل في الظرف (حين)، والخبر (ملجأ) اسم مكان لايعمل في الظرف أيضا، ولا يوجد عامل ظاهر يمكن أن يعمل في الظرف(١٣٣).

مناقشة

لقد مرّ بنا احتجاج بعضهم أنه لا يصار إلى العامل المعنوي، إلا إذا لم يمكن العامل اللفظي(١٣٤) ـ وهي قضية فيها نظر ولكنها قد تورد هنا ـ والعامل اللفظي ممكن، حيث يضمّن (ملجأ) اسم المكان الحدث، وإن كانت مشاركته للحدث (الفعل) بالالتزام؛ لأنهم ضمنوا الذّوات معنى المشتقات وهي أبعد منه عن الفعل فقالوا (أنا معاوية وقت الغضب) أي أنا حليم ونحو ذلك(١٣٥).

الرابع: الشّبه بالمفعول به

ـ ظرف الزّمان في مثل: قام زيد اليوم، ولقيت زيداً اليومَ: "زعم الكوفيون أنه [أي اليوم] ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول؛ لأن الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير في..." [التبعيضية] وقال أبوحيّان: هذا باطل، لأن "في إنّما هي للوعاء"(١٣٦).

ـ ظرف المكان المختص: سمع قولهم: دخلت البيت وسكنت الدار "فليس البيت والدار... منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به"(١٣٧).

مناقشة

الشّبه حمل فرع على أصل بضرب من ضروب الشبه، غير علّة الأصل التي بني عليها حكمه(١٣٨). واستخدام هذه القاعدة من حيث المبدأ لاغبار عليه، ولكن بعض النحاة أطلق النصب بداعي الشّبه بالمفعول به على سبيل الاتساع والمجاز(١٣٩). فإذا كان الأمر على سبيل الاتساع والمجاز فهو من باب التسامح في اللفظ الذي لا يعد معه هذا الصنيع من القول بالعامل المعنوي المقابل للفظي. ولكن

الكوفيين في نصبهم ظرف الزمان على التشبيه بالمفعول به، لم يقصدوا بذلك التوسع، بل قصدوا بذلك الحقيقة، بدليل نفيهم عن الظرف صفة الظرفية؛ لأنه عندهم انتقل إلى حالة ما شّبه به. ونفي الكوفيين (في) التبعيضية عن الأمثلة السابقة، ونفي أبي حيان عن (في) التبعيض، أجاب عليهما المبرد بقوله: "وتقول: لقيت زيدا يوم الجمعة، فيكون اللقاء في بعض اليوم؛ ذلك لأنك لست بموقت؛ إنما أنت مؤرخ"(١٤٠).

وما قيل عن تسامح النحاة في التعبير بالشّبه بالمفعول به، يقال في ظرف المكان (دخلتُ البيت، وسكنتُ الدّار)(١٤١) لكن بعض النحاة يريدون بإطلاق الشبه بالمفعول به على ذلك حقيقية لا تسامحا ولا مجازا، ومنهم ابن عقيل بدليل أنه سرد أقوال النحاة في ذلك وعدّ منها (نزع الخافض) وهو التّوسع، ثم ذكر الرأي الآخر بقوله "وقيل: منصوبة على التّشبيه بالمفعول به"(١٤٢) ولهذا قال الخضري: القول بالتّشبيه غير القول بإجراء القاصر مجرى المتعدي (التّوسع) لأن ابن عقيل حكاه معه(١٤٣). على أن هذا الرأي ليس طرفا في مسألته، فقد ذهب آخرون إلى أبعد منه حيث قالوا: إنه مفعول به حقيقة(١٤٤).

وخلاصة القول في العامل المعنوي في (الظّرف) أنه أعمل فيه الخلاف، ومعنى الفعل، والإسناد، والشبه بالمفعول به. وما يسري على الظرف في قضية معنى الفعل يسري على الجار والمجرور حيث لا فرق بين الظرف والجار والمجرور إلا فيما لا يؤثر(١٤٥).

د- العامل المعنوي الناصب للمستثنى

من بين الأقوال في العامل الناصب للمستثنى ما نسب إلى الكِسَائي: أنه "انتصب لمخالفة الأول؛ لأن المستثنى موجبٌ له القيام بعد نفيه [أي القيام] عن الأول، أو عكسه...نقله ابن عصفور"(١٤٦). كذلك نقل عن الكسائي قول آخر: "ينصب المستثنى؛ لأنه مشبّه بالمفعول..."(١٤٧).

مناقشة

١- من حيث المخالفة، وهي تتعلق بمخالفة الثاني للأول في الحكم فهذا متوفّر هنا، ولكنه منقوض كما مرّ بقولهم (ماجاء زَيْد بل بَكْر) فبكر مخالف، ومع ذلك لم ينصب بل رفع، ثم إن المخالفة من حيث المبدأ مبنية على المعنى، وهو مهم، ولكنها تحتاج إلى تطوير وهذا الكلام سبق تكراره(١٤٨).

٢- كونه نصب لأنه مشبه بالمفعول به: قال الأنباري عن ذلك: "فهو قريب من قول البصريين؛ لأنه لا عامل ههنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم"(١٤٩) فابن الأنباري: يقرب القول بالشبه بالمفعول به من العامل اللفظي فيما يتبادر للذهن، ولكن يعترض ذلك قوله: (يقرب) ولم يقل يوافق، ثم إن المفعول به كما مرّ لم يتفق النحاة على عامله اللفظي، بل قال خلف الأحمر: منصوب بالمفعولية ثم إن الشّبه قالوا عنه (عامل معنوي)(١٥٠).

هـ- يوحي كلام صاحب (كتاب الجمل في النحو) أن من الخلاف "قولهم: (هذا ضاربُ زيدٍ) تخفض (زيدًا) بإضافة (ضارب) إليه. فإذا أدخلت التنوين على (ضارب) خالفت الإضافة. وصار كالمفعول به، فنصبت (زيدًا) بخلاف

المضاف"(١٥١). وبعد أن يحشد عدداً من الأمثلة يعلل ذلك بقوله: "لأن الألف واللّام يعاقبان التّنوين، والتنوين يعاقب الألف واللام"(١٥٢).

مناقشة

مرّ بنا إعمال الخلاف، وهو في كل ما مرّ يقوم على الاختلاف في المعنى. أما هنا فالخلاف لايقوم على المعنى، وإنما على شيئين لفظيين يتعاقبان ولا يجتمعان هما (الـ والإضافة)، قطع الاسم عن الإضافة وإدخال (الـ) عليه، نصبه على الشبه بالمفعول به. لقد سبق في المفعول به أن نقل عن خلف الأحمر خلطه بين معنى المفعولية والمخالفة(١٥٣). وهنا خلط بين المخالفة اللفظية والشبه بالمفعول به، والأمر في الحالتين يدل على عدم نضج الفكرة. من هنا نرى أن عامل الخلاف (الصّرف) قد أعمل في رفع الفعل المضارع، وفي نصب الفعل المضارع بأربع حالات مختلفة، وفي المفعولات: في المفعول معه، والظرف (المفعول فيه)، وفي المفعول به أصلا، أو مصروفا عن الإضافة إلى التعريف (بأل)، وفي المستثنى، وهذا يعني أن أكثر إعماله في النّصب، لكنه لا ينحصر فيه، وأنه ربما لا ينحصر في المعنى، بل قد يتجاوزه إلى المخالفة في اللفظ.

٥- العامل المعنوي المتضمن معنى الفعل

١- في المفعول المطلق

المفعول المطلق الدال على التّشبيه بعد جملة (وإذا له صوتَ صوتَ حمار/ ولي بكاءَ بكاءَ التّكْلى) يرى الجمهور أنه معمول لفعل محذوف وجوبا بشروط ذكروها(١٥٤). وذكر بعضهم أن العامل فيه معنوي، وهو معنى الفعل في (مثل) أي (يشبه) فلا حذف للعامل (١٥٥).

٢- الحال

يقول المبرّد: "هذا لك كافيا: فتنصب الحال لما في الكلام من معنى الفعل؛ لأن معنى (لك): تملكه، وتقول: هذا عبدا الله قائما...لأن قولك (ها) للتنبيه، فالمعنى: انتبه له قائما"(١٥٦). وقال: "الحال يعمل فيها فعل أو شيء بديل عنه"(١٥٧). وعد من هذه البدائل المعنوية: الظّرف، والجار والمجرور، وهاء التّنبيه(١٥٨). واسم الإشارة(١٥٩) وليت ولعلّ وكأن(١٦٠)، ومعنى الاستثناء، وما في الكاف من التّشبيه (١٦١).

مناقشة

لقد مرّت بنا الأدوات العشر التي تتضمن معنى الفعل، وتعمل عمله فلا داعي لتكرار القول فيها(١٦٢). ويلاحظ أن الحال قد استأثرت بالنّصيب الأكبر منها، وقد سبق أن هذا النوع من العوامل قد أعمل في كل من المفعول معه(١٦٣)، والظرف(١٦٤). ولأن هذين قد أعمل فيهما عوامل أخرى، اقتضى ذلك تقديمهما نظرا لتلك العوامل غير معنى الفعل؛ فصلهما عن المفعول المطلق والحال. وسوف يأتي عكسها في (الطّلب) وهو تضمين الفعل معنى الحرف الجازم.

٦- المنادى (المشبّه بالمفعول به)

نسب للمبرّد قوله: "سدّ حرف النّداء مسدّ الفِعل وحده، واستتر الفاعل فيه؛ لأنه لما عمل عمله تحمّل الضّمير مثله"(١٦٥) وهذا يعني أن حرف النداء سد مسد الفعل لفظا وعملا، فيكون المنادى منصوبا على أنه مشبه بالمفعول به، لا مفعولا به(١٦٦) ويظهر أنه على أساس الشّبه بالمفعول به نقل بعضهم "ياعبدا الله:

قيل ناصبه معنوي"(١٦٧) أو على أساس عامل معنوي آخر، وهو عامل القصد،(١٦٨) وقيل الرافع له أو الناصب كونه بلا عامل"(١٦٩).

مناقشة

نسب هذا القول للمبرد، وإن كان في مقتضبه قد قال : إن الناصب فعل مقدر، فالمنادى مفعول به(١٧٠) على أن الشبه بالمفعول به قد أعمل أيضا في ظرف الزمان(١٧١)، وظرف المكان(١٧٢)، والمستثنى(١٧٣)، وقد فصلته عن هذه نظرا لما قيل من عوامل معنوية أخرى أعملت فيها، ولم تعمل في المنادى. وللمرء أن يذكر احتمالا آخر لهذا القول في المنادى، وهو أن (يا) تضمّنت معنى الفعل نحو: (أدعو) فيكون من باب الأدوات التي تضمنت معنى الفعل، لا على أساس أن (يا) اسم فعل مثلا، كما قال بعضهم، أو أنها نابت عن الفعل. أما قولهم (القصد) هو الذي عمل فينطبق عليه المناقشة السابقة في الفاعلية والمفعولية ونحوها. أما قولهم: كونه (بلا عامل) هو العامل فيه، فمناقشته مناقشة ما قرب منه مثل الابتداء السابق ونحوه، ومثل الإهمال اللاحق.

٧- التّوابع

١- عامل التّبعية

قال بعض النحويين: إن "العامل في النّعت، والبيان، والتّوكيد، التّبعية"(١٧٤). ونسب هذا القول لأبي الحسن الأخْفش(١٧٥). واختلف في درجة ارتباط التابع بالمتبوع. فعلى حين يرى الدّماميني: عدم جواز الوقف على المتبوع قبل استكمال التابع عند من يرى العامل في المتبوع، هو العامل في التابع، للارتباط المتين بينهما بفضل عاملهما الموحّد، يرى الصِّبّان أن ذلك أيضا مطلوب عندما يكون العامل في

التابع (التبعية)(١٧٦). ومن الواضح أنه في الحالة الأخيرة لا يبلغ الارتباط بين التابع والمتبوع درجة الارتباط بينهما في حالة كون العامل فيهما واحدا، وسوف تأتي مناقشة ذلك، مع مناقشة الجوار بعده.

٢- الجِوار والقُرب

أ- الجرّ بالجوار: "ما جرّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد قيل وباب عَطْف النّسق. فأما النّعت ففي قولهم: هذا جُحر ضبّ خَربٍ. روى بخفض (خرب) لمجاورته للضّب، وإنما حقه الرفع؛ لأنه صفة للمرفوع، وهو الجحر، وعلى الرفع أكثر العرب. وأما التأكيد ففي نحو قوله:

ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلِّهم أن ليس وصل إذا انحلتّ عرى الذنَبِ

فكلهم توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلا لقال: كلّهن، وذوي: منصوب على المفعولية، وكان حق (كلهم) النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض. وأما المعطوف فكقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المرافِقِ وَامْسَحُوا بِرؤوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ في قراءة من جرّ الأرجل؛ لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس وإنما كان حقّه النّصب...بالعطف على الوجوه والأيدي...وخالف في ذلك المحققون، ورأوا أن الخفض على الجوار لايحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة"(١٧٧).

ب- الجزم بالجوار: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشّرط مجزوم على الجوار...لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لايكاد ينفك عنه. فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير"(١٧٨). يعنون الجر بالجوار السابق.

ج- الرفع بالجوار: جعلوا منه قول المتنخّل الهُذَلِيّ:

"السّالكُ الثّغرةَ اليقظانُ كالِئُها مشْيَ الهلوكِ عليها الخيعلُ الْفُضُلُ رفعوا (الفضل) إتباعا لما قبل [ـه] لقربه...وأكثرهم يعتقده مخصوصا بالمجرور، وقد جاء في المرفوع كما أنشدنا في الفضل، أنشده بعضهم على أنه من هذا الباب"(١٧٩).

وبما أن الكُوفيين قد استدلوا على جزم جواب الشرط بالجوار، بجرّ مجموعة كبيرة من الشّواهد جرّت بالجوار، فقد ردَّ عليهم البَصريُّون بتوجيه إعرابها على غير الجُوار. فعلى سبيل المثال وجّهوا قراءة أبي عَمْرو وابن كَثِير وحَمزة وعَاصِم وأبي جَعْفَر وخَلَف ﴿وامْسَحُوا بِرُؤسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بأن أرجل معطوفة على وجوه قبلها، وهكذا أوّلوا إعراب الشواهد الأخرى(١٨٠) وكذلك فعل "ابن جني وغيره قد خرّجوا لجميع ماذكر وجها يخرجه عن الجوار، بأن قالوا [هذا جحر ضب خرب] كان أصله: خَرِبَ جُحرُهُ، فحذف جحر المضاف وأقيم الضمير المضاف..."(١٨١) إلى آخر الأمثلة.

مناقشة

غالبية النّحاة يسمونه (الجرّ بالجِوار)(١٨٢)، وقيل: "هذا الذي تسميه النّحاة عَطفا على الجوار"(١٨٣). ويلاحظ أن الأولين لم ينظروا إلا إلى الجرّ، وأن أصحاب القول الثاني أدخلوا مع الجر غيره، على اعتبار أن العطف من التوابع، أو أنهم يريدون بالعطف معناه اللّغوي الواسع لا النّحوي، ولكنهم قالوا بأنه شاذّ في العَطف، وهو في الصّفة أكثر منه في العطف الذي فصلت الواو فيه بين المتجاورين وهو في التوكيد أشد شذوذاً(١٨٤). أي أن إطلاق العطف عليه من باب إطلاق

الجزء وإرادة أكثر الكلّ إذا أريد العطف النّحوي، من هنا يتبين لك أن الأفضل تسميته (بالتأثر بالجوار) ليشمل الجزم.

وعلى الرغم من التخريجات الإعرابية السابقة لشواهد الجوار فإن أكثر النّحاة يعترف به. يقول أبوحيان : "وهذا التخريج لا يضرّنا إنما استدللنا به على رأي من يجعله على الجوار ولا نقول بهذا التّخريج"(١٨٥)، ويقول السّيوطي: يجوز مخالفة الإجماع بوجه صحيح، فقد أجمعوا على أن قولهم (هذا جحر ضبٌّ خربٍ) شاذّ، وعندي أن في القرآن منه ما ينيف على ألف. ثم قال: إنه على حَذف مضاف،(١٨٦) وواضح أنه يخصّه بالجرّ، ويقدرّ إعرابه عليه. لقد سبق القول: إن العامل في (النّعت والبيان والتّوكيد) التّبعية، وردّ عليهم بأن العامل فيها، غير البدل ماعمل في المتبوع. وفي قضية التأثر بالجوار هذا مدخل على نظرية (العامل في المتبوع عمل في التابع) من وجهة نظر المعترفين بعمل الجوار. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن معمولات التّبعية (النّعت والبيان والتوكيد) قريبة من معمولات الجوار، وكذلك (التّبعية) أمكن في باب العامل المعنوي من (الجوار) الذي يشمّ منه رائحة العامل اللّفظي بعض الشيء وإن كانا متقاربين في نظري، وبفضل المجاورة يفضل عامل (الجوار) على التّبعية بأن أحرك الجارَ بحركة مُجاوره قبله من غير اضطراب في الفكر. أما التبعية فلكونها مثل (الابتداء) فتكاد توحي بحصر النّظر في التابع نفسه، فهي تحتاج أكثر من (الجوار) إلى تحديد عمل (التّبعية) بعمل واحد، كتحديد عمل نظرائها مثل: (الابتداء) بالرفع والفاعلية بالرفع، والمفعولية بالنصب، ومن ثم لماذا لايجوز لي في التابع على قول (التبعية) إذا قطعت النظر عن المتبوع أن أجرّ تابعا لمرفوع جدلا. ثم إن الجوار يفضل أيضا، بأنه قد أعمله الصّرفيون في الكلمة من حيث حروفها الصّامتة، وحركاتها(١٨٧). وهو مؤنس بأن ما يجري في

الكلمة المفردة يجري على الكلمات متجاورة لا سيما إذا عرفت رأي قطرب ــ وهوللاستئناس لا للاعتراف ــ في حركات الجملة المركبة، وأنها لمجرد تسهيل وصل الكلمات بعضها ببعض.(١٨٨)

٨- الجر بالإضافة (النّسبة)

قال بعض النحاة إن عامل جرّ المضاف إليه (الإضافة) وفسّرت (بالنسبة)، وهو مردود إذ يكون عامل الرّفع في الفاعل النّسبة. ونسب هذا القول إلى الأخفش الأوسط.(١٨٩)

مناقشة

لقد سبق أن أعلمت النسبة (أي الإسناد) في كل من الفاعل (الفاعلية) والمفعول به (المفعولية) والظّرف (الظرفية) ونوقشت هناك بما يغني عن الإعادة هنا.

٩- عامل الطلب

في مثل (ائْتِنِي أُكرِمْك): "زعم الخليل أن هذه الأوائل كلها [يعني فعل الطلب] فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: ائتني آتِك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك"(١٩٠)؛ وهذا يعني أن الخليل يرى أن جازم الجواب هو الطلب نفسه(١٩١). ويقول المبرّد: "اعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء، وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحا، وذلك قولك ائتني أكرمك...وإنما انجزم جواب الاستفهام؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي، وذلك قولك: أين بيتك أزُرْك"(١٩٢). وفسر هذا القول على "أن لفظ الطلب ضمن معنى

حرف الشرط فجزم". واختاره ابن خَروف وابن مالك(١٩٣). وأنواع: الطلب: الأمر والنّهي والدّعاء والاستفهام والعَرض والتّحضيض(١٩٤).

وردّ على ذلك من وجهين: الأول أن تضمين الفعل معنى الحرف غير واقع، أو قليل. الثاني: عن ابن عصفور وأبي حيّان: تضمين ائتني معنى (إنْ وتأتني) وهذه جملة، ولايوجد في لسانهم تضمين معنيين، مع أن هذه الجملة غير طلبية(١٩٥).

مناقشة

على الرغم من أن النص الذي نسبه سيبويه إلى الخليل، وضّح معنى (ائتني) بـ (إنْ يكن منك إتيان) وأن (ائتني) وأمثالها فيها معنى (إنْ) وهذا التوضيح يصدق عليه قول المنتقدين أنه ليس طلبا بحسب ما آل إليه إلا أن التوضيح، فيما يظهر، لتقريب المعنى، وذلك لوضوح الأمرية المشروطة في (ائتني)، وفهم هذه المفارقة ينقلنا إلى تفريق آخر وهو: هل الخليل يريد أن جواب الطلب مجزوم بالطّلب نفسه ؟ وهو ما فهمه بعضُهم. وهذا عاملٌ معنويٌ مقابل للفظي كالابتداء والفاعلية والمفعولية...الخ أو أنه يريد ما فهمه ابن خَروف وابن مالك من التّوضيح الآنف، بأن الطّلب ضمن حرف الشرط، فيكون من قبيل العوامل المعنوية ذات التّضمين مثل الإشارة والتّنبيه...الخ التي سبق القول: إن النحاة لا يعدّونها عوامل معنوية مقابلة للفظية، وإنما لفظ ضمن معنى لفظ آخر(١٩٦) وإن خالف هنا بأنه فعل ضمن معنى حرف كما مرّ. والحقيقة أن المثال نفسه يوحي بالاستنتاج الأول، وتوضيحه يوحي بالثاني، وهو الأرجح، حيث لم ينسب للخليل أنه أعمل العامل المعنوي إلا في شيئين، الابتداء، ووقوع المضارع موقع الاسم.

١٠- عامل الإهمال

"الرفع بالإهمال أثبته الأَعْلَم، وجعل منه قوله تعالى ﴿...يُقَالُ لَـهُ إِبْراهِيـمُ﴾ فارتفع إبراهيم عنده بالإهمال من العوامل؛ لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقي مهملا، والمهمل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع، نحو: واحد، اثنان... قال ابن عصفور: يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد... ولم يدخل عليه عامل، لا في اللفظ، ولا في التقدير، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة. كأن التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضّمة. والصّحيح [يقوله السّيوطي] أن هذه ليست حركة إعراب، لكونها لا عن عامل"(١٩٧).

وقد سبق للأعلم أن أعمل الإهمال في رفع الفعل المضارع، وقال السيوطي: *إن الإهمال قول ضعيف، وقريب من التّجرد، وأن "إبراهيم" رفع على النداء أو غيره من أنواع الإعراب غير الإهمال(١٩٨).

مناقشة

سبقت مناقشة عامل الإهمال في الفعل المضارع، وأنه قريب من القول (بالتعري من العوامل، والتّجرد من الناصب والجازم) وقلت هناك: إن هذه تجعل الفرع سببا للأصل. على أنه مما يستأنس به في الرفق بعامل الإهمال، التنظير له باستخدام ابن مالك له في علة بناء فواتح السور (ألم، حم...الخ) لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة، ولا معمولة(١٩٩). ويلاحظ في العبارة الأخيرة (الإهمال لا عامل ولا معمول) إبعاد للإهمال عن التعري أو التجرد بعض الشيء. كما يلاحظ أن الإهمال حصر عمله في الرفع، ومن عادة الشيء المهمل أن يجري على طبيعته الأولى، وهنا يرد هذا السؤال: هل الألفاظ بطبيعتها الأولى مرفوعة الأواخر؟

الجواب غير متفق عليه؛ لثقل الضّم من ناحية، وتقديم السكون عليه عقلا من ناحية أخرى، وإن قال بعض النحاة ـ كما سبق ـ إن المبتدأ والفعل المضارع رفعا لمجيئهما على أول أحوالهما، مع فارق هذين عن الإهمال.

الهوامش والتعليقات

(١) سيبويه، الكتاب مج١ ص٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه: مج١، ص٧.

(٣) المبرّد، المقتضب مج٤ ص١٢٦.

(٤) المصدر نفسه مج٤، ص١٠.

(٥) المصدر نفسه مج٢، ص٤٩.

(٦) المصدر نفسه مج٤، ص١٢٦.

(٧) المصدر نفسه مج٢، ص١٢.

(٨) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٤١، وانظر، الرّضي، شرح الكافية مج١ ،ص٧٨، وابن عقيل، المساعد مج١، ص٢٠٥.

(٩) انظر، أبا حيّان، تذكرة النّحاة ص٣٢٥، والأشْموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١ ،ص١٩٤.

(١٠) وانظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه، ص٤٢، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١ ،ص١٩٣.

(١١) انظر، ابن عقيل، المساعد مج١ ،ص٢٠٥، والسيوطي، همع الهوامع مج١ ،ص٨.

(١٢) انظر، ابن عقيل، المساعد مج١، ص٢٠٦.

(١٣) سيبويه، الكتاب مج١، ص٢٧٩.

(١٤) المصدر نفيه مج١ ،ص٤٣.

(١٥) المصدر نفسه مج١، ص٢٧٩، الأنباري، الإنصاف مج١، ص٧٠.

(١٦) الأنباري، الإنصاف مج١ ،ص٦١٦و٦٢٠.

(١٧) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٢، ص٨٦.

(١٨) ابن هشام، مغني اللبيب، مج١، ص٢٨٦.

(١٩) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص١٩٦.

(٢٠) السيوطي، همع الهوامع مج١، ص٥٢.

(٢١) المبرد، المقتضب مج٤، ص١٢٦.

(٢٢) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٤٦، وانظر، الصّبان، حاشيته على الأشموني مج١، ص١٩٣.

(٢٣) ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص٩١.

(٢٤) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص١٩٣.

(٢٥) الصّبان، حاشيته على الأشموني مج١، ص١٩٣.

(٢٦) الخُضري، حاشيته على ابن عقيل مج١، ص٩١.

(٢٧) السّيوطي، همع الهوامع مج١، ص٤.

(٢٨) أبو حيّان، تذكرة النّحاة، ص٣٦٦-٣٦٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٣٦٥.

(٣٠) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٤٦، وانظر، أيضا مج١، ص٢٤٧.

(٣١) انظر، الأنباري، الإنصاف مج١، ص٤٩ ومج٢، ص٥٥٠-٥٥١، وابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص٢٦٠، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٧٧ والسيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤.

(٣٢) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٣.

(٣٣) ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه، ص٤٢، وانظر، الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص١٩٤، وابن عقيل، المساعد مج١، ص٢٠٥.

(٣٤) انظر، السيوطي، همع الهوامع مج١، ص٨.

(٣٥) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص١٩٤.

(٣٦) انظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب ص٤٠٤.

(٣٧) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٤٦.

(٣٨) الأشموني، شرحه الفية ابن مالك مج١، ص١٩٤، وانظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص٤٢.

(٣٩) السيوطي، همع الهوامع مج١، ص٨، والصبان، حاشيته على الأشموني مج١، ص١٩٤ ونسبه للدّماميني، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج١، ص٩٢.

(٤٠) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج٢، ص١٢٠.

(٤١) المرجع السابق مج١، ص٩٥.

(٤٢) الأنباري، الإنصاف مج١،ص٨٠، وأبوحيان، تذكرة النحاة ص٣٤٣.

(٤٣) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٤٦-٤٧.

(٤٤) السيوطي، همع الهوامع مج١،ص٨.

(٤٥) أبوحيان، تذكرة النحاة، ص٤٧٩،٥٥٤.

(٤٦) السيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص٢٥٤، وانظر، الاقتراح ص١٤٤، والأنباري، الإنصاف مج١، ص٧٩، وأباحيان، تذكرة النحاة ص٥٥٤، وابن عقيل، المساعد مج١، ص٣٨٦ ونسب إلى خلف قوله: إن رافعه الإسناد، وكذلك الرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج١، ص٢٢.

(٤٧) ابن عقيل، المساعد مج١، ص٣٨٦-٣٨٧، والسيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٥٤. وانظر، الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج١، ص١٥٢ حيث فضّلوا الإعمال على الإلغاء حينما يتوسط العامل ترجيحا للعامل اللفظي.

(٤٨) السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٥٤.

(٤٩) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٨١، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٥٤.

(٥٠) انظر، السيوطي، همع الهوامع مج١، ص١٤٤، الاقتراح ص١٤٤ حيث سموا ذلك الحمل: المناسبة أو الإخالة.

(٥١) انظر، برجشتراسر، التّطور النّحوي، ص١٥٩.

(٥٢) السيوطي، الاقتراح ص١٧٩، وانظر، تقديم الرفع عند الزّجاجي، مجالسه ص٢٥٢، والرّضي، شرح شافية ابن الحاجب مج١، ص٣٤، وابن يعيش شرح المفصل مج٣، ص٨٦ واقترح أن يكون الخفض أولا، والصّبّان، حاشيته على الأشموني مج١، ص٦٦و١٠٩.

(٥٣) الرّفع للعمد، والنّصب للفضلات، والجرّ لهما معا، وانظر الرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج١، ص١٨، والسيوطي همع الهوامع مج١، ص٦٤.

(٥٤) مصطفى، إحياء علوم النحو ص٥٠، وماذكره ليس بمطرد، فالخبر، والفعل المضارع المجرد، مرفوعان، وهما مسندان (محكوم بهما لا عليهما)، وليس هذا محل مناقشته. وللمزيد، انظر، الكسار، تقريب النحو ص٨٢-٨٦.

(٥٥) سيبويه، الكتاب مج١، ص٤٠٩.

(٥٦) المصدر نفسه مج١، ص٤١٠.

(٥٧) المبرد، المقتضب مج٢، ص٥.

(٥٨) المصدر نفسه مج٢، ص٥.

(٥٩) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٢. وكون الرفع أقوى الإعراب عندهم، انظر، التهميشة رقم ٥٢.

(٦٠) السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤. وانظر أيضا: المطرزي، المصباح ص١٢٢. والإسفراييني، لباب الإعراب، ص٤٩٤، وابن عقيل، المساعد مج٣، ص٥٩، والفطاني، تسهيل الأماني، ص٣٧.

(٦١) السيوطي همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤، وانظر، ابن عقيل المساعد مج٣، ص٥٩ وقال: نسبه الخضراوي للفراء والأخفش.

(٦٢) سيبويه، الكتاب مج١، ص٤١٠.

(٦٣) المبرد، المقتضب مج٤، ص١٢٦.

(٦٤) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٠-٥٥١.

(٦٥) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٧٧، وانظر أيضا: الإسفراييني، لباب الإعراب، ص٤٩٤ بلفظ (التجرد) ونسبه للكوفيين، وكذلك ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص٢٦٠، وابن عقيل، المساعد مج٣، ص٥٩ ونسبه للفراء، والسيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤ قال: "وهو مذهب الفراء".

(٦٦) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٧٧، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤، والخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل مج٢، ص١١٠.

(٦٧) الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، ص(على الترتيب ١٤٠، ١٤٢، ١٦٤).

(٦٨) انظر، السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤و٢٧٥.

(٦٩) المصدر نفسه مج٢، ص٢٧٤.

(٧٠) انظر، الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥١-٥٥٢ وأسرار العربية ص٢٨، وابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص٨، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص٥٩-٦٠.

(٧١) انظر، السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤ حيث ذكر عن أبي حيان أنها بمجملها سبعة.

(٧٢) وكذلك الأنباري، أسرار العربية ص٢٨ قال: وهو المختار.

(٧٣) ابن مالك الابن، شرحة ألفية أبيه ص٢٦٠-٢٦١.

(٧٤) انظر، الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل مج٢، ص١٠٩.

(٧٥) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٢.

(٧٦) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٧٧.

(٧٧) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥١.

(٧٨) المصدر نفسه مج٢، ص٥٥٢، وانظر تفصيل ذلك عند ابن هشام مغني اللّبيب مج١، ص١٧١-١٧٤، وابن عقيل، المساعد مج٣، ص٥٩، وأبي الفتوح، الجملة الحالية في القرآن الكريم(مجلة جامعة الملك سعود، مج٣، عام ١٤١١هـ-١٩٩١م)، ص١٠٠-١١٠.

(٧٩) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٣.

(٨٠) المبرد، المقتضب مج٢، ص٥.

(٨١) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٣.

(٨٢) المصدر نفسه مج٢، ص٥٥٢.

(٨٣) المصدر نفسه مج٢، ص٥٥٢.

(٨٤) انظر، المصدر السابق مج٢، ص٥٤٩، وأباحيان، تذكر النحاة ص٧٠٩.

(٨٥) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٣.

(٨٦) ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص٢٦١، وانظر الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٧٧.

(٨٧) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج٢، ص١١٠.

(٨٨) السيوطي، الاقتراح ص٧٩و١٧٨.

(٨٩) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٧٧، وانظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص٢٦١.

(٩٠) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج٢، ص١١٠.

(٩١) راجع التهميشة رقم ٥٢.

(٩٢) ابن يعيش، شرح المفصّل مج٣، ص٨٦.

(٩٣) الصّبان، حاشيته على الأشموني مج١، ص٦٦.

(٩٤) ابن هشام، شرح شذور الذّهب ص٤٨، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص٦٦، والسيوطي، همع الهوامع مج١، ص٦٤.

(٩٥) مصطفى، إحياء علوم النحو ص٥٠.

(٩٦) انظر، ابن مالك الابن، شرحه ألفيه أبيه ص٦٩، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٨٧، والبغدادي، خزانة الأدب مج٣، ص٣٣٩، ٥٦٠، ٦٢٦.

(٩٧) انظر، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح ص١٧٣، والعكبري، إعراب الحديث النبوي ص٣١و١١٢، والسيوطي همع الهوامع مج١، ص١٧٦.

(٩٨) انظر، الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٤٥-٢٤٦، والصبان، حاشيته على الأشموني مج٢، ص١٣٥، ومج٣، ص٢٩٦، ٣٠٥، ٣٠٨، والصرف: ذكره الفراء في معاني القرآن مرتين مج١، ص٣٣-٣٤و٢٣٥ بالمعنى المذكور لكنه خصه في حروف المعاني الواو وأو والفاء وثم، بعدها مضارع منصوب، ولعل الصرف جزء من المخالفة وبذكره (ثُمّ) يكون الشاهد (إني وقتلي سُلَيْكا ثُمّ أعقلَهُ) منه.

(٩٩) الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، ص١٤٢، وذكر أمثلة أخرى. الآيات الثلاث على التوالي: سورة المدثر، آية٦، سورة الأنعام، آية٩١، سورة هود، آية ٦٤. وانظر، الزجاجي، حروف المعاني ص٣٨، والمرادي، الجني الداني، ص١٥٧.

(١٠٠) الفراهيدي، كتاب الجمل. ص٦٨ وذكر أمثلة أخرى، والآيتان على التوالي: من سورة محمد، آية٣٥، وسورة البقرة، آية ٤٢، وانظر، الفراء، معاني القرآن، مج١، ص٣٣-٣٤و٢٣٥ حيث شاركه ببعض الأمثلة.

(١٠١) ضيف: المدارس النحوية ص١٦٧ "مصطلح الخلاف... يشتمل على صياغات متباعدة".

(١٠٢) السيوطي، الاقتراح ص١٠٣ الفقهاء إذا عجزوا عن التعليل، قالوا: هذا تعبدي، والنحاة إذا عجزوا عن التعليل، قالوا هذا مسموع ولكنه نادر.

(١٠٣) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٥-٥٥٦.

(١٠٤) المصدر نفسه مج٢، ص٥٥٧. وتقدير (أنْ) للشاعر (دماذ) قصيدة في الشكوى منه.

(١٠٥) المصدر نفسه مج٢، ٥٧٧-٥٥٨، وانظر، الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٣٠٥.

(١٠٦) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٥٥٩.

(١٠٧) انظر، المصدر نفسه مج٢، ص٥٥٦و٥٥٨.

(١٠٨) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٢٩٦، وانظر، الزجاجي، حروف المعاني س٥١، والمرادي، الجني الداني ص٢٣٢.

(١٠٩) الصبان، حاشيته على الأشموني مج٣، ص٢٩٦.

(١١٠) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٤٨، وانظر، أباحيان، تذكرة النحاة ص٤٣١، وابن عقيل، المساعد مج١، ص٥٤٠، والأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٢، ص١٣٥-١٣٦، والرّضي، شرحه كافية ابن الحاجب مج١، ص١٧٨، والسيوطي، همع الهوامع مج٣، ص٢٣٩، ونقل: أنه لبعض الكوفيين.

(١١١) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٥٠، وانظر، ابن عقيل، المساعد مج١، ص٥٤٠.

(١١٢) الصّبان، حاشيته على الأشموني مج٢، ص١٣٦، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج٣، ص٢٣٩.

(١١٣) الخليل الفراهيدي، كتاب الجمل ص١٤٢.

(١١٤) المصدر نفسه ص٦٨-٧٠.

(١١٥) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٢، ص١٨٠، والصبان، حاشيته على الأشموني مج٢، ص١٨٠، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج١، ص٢١٧-٢١٨، وقال ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٤٨٦ يكفي التعلّق برائحة الفعل.

(١١٦) السيوطي، همع الهوامع مج٣، ص٢٣٧.

(١١٧) ابن عقيل، المساعد مج١، ص٥٤٠.

(١١٨) الإسفراييني، لباب الإعراب ص٤٩٣.

(١١٩) الصبان، حاشيته على الأشموني مج٢، ص١٨٠، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج١، ص٢١٧، ويظهر أن البصريين على ذلك، انظر، المبرد، المقتضب مج٤، ص١٦٨، ١٧١، ١٩١، ٣٠١ بهامشها، ٣٠٧.

(١٢٠) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٧٩، والسيوطي، همع الهوامع مج٣، ص٧.

(١٢١) أبوحيان، تذكرة النحاة ص٤٣١.

(١٢٢) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٨١.

(١٢٣) أبوحيان، تذكرة النحاة ص٥٥٤.

(١٢٤) راجع التهميشة رقم ٩٥.

(١٢٥) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٤٥-٢٤٦، وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل مج١، ص٩١، وابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٢٨٤، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج١، ص٣٧٨، والسيوطي، همع الهوامع مج١، ص٢١.

(١٢٦) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٤٧.

(١٢٧) السيوطي، همع الهوامع مج١، ص١٢.

(١٢٨) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٤٧.

(١٢٩) انظر، الصبان، حاشيته على الأشموني مج١، ص٢٨٤.

(١٣٠) الإسفراييني، لباب الإعراب ص٤٩٣، وانظر، ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٤٨٤،٤٨٦،٤٨٧.

(١٣١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٤٨٨-٤٨٩، والفارسي، المسائل البصريات مج١، ص٥١١، والسيوطي همع الهوامع مج٢، ص٣٧.

(١٣٢) انظر، المبرد، المقتضب مج٢، ص١١٥، ومج٣، ص٢٧٤، وابن جني، المنصف مج١، ص١٣١ التعلّق بما يدل عليه معنى الكلام ليسلم اللفظ والمعنى، وقباوة: إعراب الجمل ص٢٧٧.

(١٣٣) انظر، حسن، النحو الوافي مج٢، ص٢٥١، و٣٣٢و٤٠٩، وقباوة، إعراب الجمل ص٢٧٦.

(١٣٤) راجع التهميشة رقم ٤٧.

(١٣٥) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٤٨٦.

(١٣٦) السيوطي، همع الهوامع مج٣، ص١٤٨.

(١٣٧) ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص١٩٦ وكرر ذلك ص١٩٨و١٩٩.

(١٣٨) السيوطي، الاقتراح ص١٤٥.

(١٣٩) سيبويه، الكتاب مج١، ص٩٠، والمبرد، المقتضب مج٤، ص٢٩٩ "لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى". والسيوطي، همع الهوامع مج٣، ص٨ المفعولات غير المفعول به جميعها مشبه بالمفعول عند الكوفيين، والنحاة يريدون بالتوسع إجراء اللازم مجرى المتعدي، وانظر ابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص٩٦.

(١٤٠) المبرد، المقتضب مج٤، ص٣٣٣.

(١٤١) انظر، الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج١، ص١٩٦.

(١٤٢) ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص١٩٩.

(١٤٣) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج١، ص١٩٦-١٩٧.

(١٤٤) المرجع نفسه مج١، ص١٩٩.

(١٤٥) السيوطي، الاقتراح ص١٤٩.

(١٤٦) السيوطي، همع الهوامع مج٣، ص٢٥٣.

(١٤٧) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٦١و٢٦٥.

(١٤٨) راجع التهميشة رقم ١٠٠.

(١٤٩) الأنباري، الإنصاف مج١، ص٢٦١.

(١٥٠) عن قول خلف في المفعول به، انظر، المصدر السابق مج١، ص٧٩، وعن الشبه وأنه معنوي، انظر، السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٥٤.

(١٥١) الفراهيدي، كتاب الجمل ص٧١.

(١٥٢) المصدر نفسه ص٧٢.

(١٥٣) راجع التهميشة رقم ١٢١.

(١٥٤) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٢، ص١١٩-١٢٠.

(١٥٥) الفارسي، المسائل البصريات مج١، ص٤٩٦، والإسفراييني، لباب الإعراب ص٤٩٣.

(١٥٦) المبرد، المقتضب (المتن والهامش) مج٤، ص٣٠٧، وانظر العكبري، إملاء مامنّ به الرحمن مج١، ص٢٧٨، ومج٢، ص٤٢، والإسفراييني، لباب الإعراب ص٤٩٣، وابن يعيش، شرح المفصل مج٢، ص٥٦، والرضي، شرحه كافية ابن الحاجب مج١، ص١٨٣.

(١٥٧) المبرد، المقتضب مج٤، ص٣٠٠.

(١٥٨) المصدر نفسه مج٤، ص٣٠٧.

(١٥٩) المصدر نفسه مج٤، ص١٦٨.

(١٦٠) المصدر نفسه مج٤، ص٣٠١.

(١٦١) المصدر نفسه مج٤، ص٤١٥.

(١٦٢) راجع التتهميشة رقم ١١٥.

(١٦٣) راجع التهميشة رقم ١١٧.

(١٦٤) راجع التهميشة رقم ١٣٠.

(١٦٥) الخضري، حاشيته على ابن عقيل مج٢، ص٧٣، وانظر، المبرد، المقتضب (هامش) مج٤، ص٢٠٢)، وابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٢٨٩، الفارسي وابن جني (يا) نصب المنادى (و لم يفصّل).

(١٦٦) الصبان، حاشيته على الأشموني مج٣، ص١٤١.

(١٦٧) ابن عقيل، المساعد مج٢، ص٦.

(١٦٨) السيوطي، همع الهوامع مج٣، ص٣٣.

(١٦٩) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب مج١، ص١٢٠.

(١٧٠) انظر، المبرد، المقتضب مج٤، ص٢٠٢.

(١٧١) راجع التهميشة رقم ١٣٦.

(١٧٢) راجع التهميشة ١٣٧.

(١٧٣) راجع التهميشة رقم ١٤٧.

(١٧٤) الصبان، حاشيته على الأشموني مج٣، ص٥٨، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج٢، ص٥١.

(١٧٥) المطرزي، المصباح ص١٢١-١٢٢، والإسفراييني، لباب الإعراب ص٤٩٣، والرضي شرح كافية ابن الحاجب مج٢، ص٢٧٦.

(١٧٦) الصبان، حاشيته على الأشموني مج٣، ص٥٨.

(١٧٧) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص٤٠٠-٤٠١، والبيت لمجهول، والآية: سورة المائدة، آية ٦. والجر بالجوار له شواهد كثيرة جدًا من آيات وأشعار ذكرت نماذج فقط منها. انظر عنها على سبيل المثال: الفراهيدي، كتاب الجمل ص١٧٣-١٧٦، الأنباري، الإنصاف مج١، ص٩٢، ومج٢، ص٦٠٢-٦٠٧، وله: أسرار العربية ص٣٣٨، وأباحيّان، تذكرة النحاة ص٣٤٦.

(١٧٨) الأنباري، الإنصاف مج٢، ص٦٠٢، وانظر، الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٤، ص١٦.

(١٧٩) أبوحيان، تذكرة النحاة ص٣٤٦، وانظر، السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٤ "أثبت بعضهم الرّفع بالمجاورة".

(١٨٠) الأنباري، الإنصاف (المتن والهامش) مج٣، ص٦٠٣-٦٠٧.

(١٨١) أبوحيّان، تذكرة النّحاة ص٣٤٦-٣٤٧.

(١٨٢) الفراهيدي، كتاب الجُمل ص١٧٣، وابن هشام، شرح شُذور الذّهب ص٤٠٠ (على سبيل المثال).

(١٨٣) أبوحيان، تذكرة النحاة ص٣٤٦.

(١٨٤) انظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب ص٤٠١-٤٠٢، والأنباري، الإنصاف (هامش) مج٢، ص٦٠٤.

(١٨٥) أبوحيان، تذكرة النحاة ص٣٤٧-٣٤٨.

(١٨٦) السيوطي، الاقتراح ص٨٩.

(١٨٧) انظر، عبدالتواب، مجلة كلية اللغة العربية (بجامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض)، العدد الخامس ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، مقالة (التطور اللغوي...) ص١١٢-١٢٤.

(١٨٨) الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو ص٧٠.

(١٨٩) الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب مج١، ص٢٢، وضيف، المدارس النحوية ص١٠١.

(١٩٠) سيبويه، الكتاب مج١، ص٤٤٩.

(١٩١) المبرد، المقتضب (هامش) مج٢، ص٨٢.

(١٩٢) المصدر نفسه مج٢، ص ١٣٥.

(١٩٣) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٣٠٩، والصبان، حاشيته على الأشموني مج٣، ص٣٠٩، والخضري، حاشيته على ابن عقيل مج٢، ص١١٧.

(١٩٤) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج٣، ص٣٠١-٣٠٢، وابن عقيل، شرحه، ألفية ابن مالك مج٢، ص١١٥.

(١٩٥) الصبّان، حاشيته على الأشموني مج٣، ص٣٠٩.

(١٩٦) راجع التهميشة رقم ١١٩.

(١٩٧) السّيوطي، همع الهوامع مج٢، ص٢٧٥، والآية من سورة الأنبياء، آية٦٠.

(١٩٨) المصدر نفسه مج٢، ص٢٧٥.

(١٩٩) الأشموني، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص٥٦، والسيوطي، همع الهوامع مج١، ص٥٢و٥٧.

المصادر والمراجع

الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد. لباب الإعراب، تح بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ـ الرياض، ط(١) ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

الأشموني، على بن محمد. شرحه ألفية ابن مالك، مط. البابي الحلبي مصر (غ.ت)، وبهامشه: حاشية محمد بن علي الصّبان عليه.

الأنباري، أبوالبركات؛ عبدالرحمن بن محمد. أسرار العربية، تح محمد بهجة البيطار، مط. الترقي. دمشق١٣٧٧هـ-١٩٧٥م.

الأنباري، أبوالبركات؛ عبدالرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه (الإنتصاف من الإنصاف) لمحمد محي الدين عبدالحميد (بمثابة التحقيق له) دار الفكر (غ.ت.م).

برجشتراسر، ج. التطور النحوي للغة العربية، تعليق، رمضان عبدالتواب، مط، المجد- القاهرة١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر. خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب، دار صادر. بيروت (مصورة عن طبعة بولاق، ط١).

ابن جني، أبوالفتح عثمان. المنصف، شرحه لكتاب التصريف للمازني، تح. إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مط. مصطفى البابي الحلبي بمصر ط(١) ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

حسن، عباس. النّحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط(٣) (غ.ت).

أبوحيان، محمد بن يوسف. تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط(١) ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الخضري، محمد. حاشيته على ابن عقيل (انظر، ابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك).

الرّضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. شرحه شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

الرّضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. شرحه كافية ابن الحاجب (غ.مط.ت).

الزّجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو، تح. مازن المبارك، مطبعة المدني، القاهرة ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

الزّجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. حروف المعاني، تح الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل - إربد، (ط(٢) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

الزّجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. مجالس العلماء، تح عبدالسلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢م.

سيبويه، أبو بشر عمر وبن قنبر. الكتاب، المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة ١٣١٦هـ.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. الاقتراح، تح. أحمد محمد قاسم، مط السعادة بمصر ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح الدكتور عبدالعال سالم مكرم، وعبدالسلام محمد هارون، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م.

الصّبان، محمد بن علي. حاشيته (انظر، الأشموني).

ضيف، شوقي. المدارس النحوية، دار المعارف بمصر(غ.ت).

عبدالتواب، رمضان. مجلة. كلية اللغة العربية (بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) الرياض العدد الخامس ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، مقالة (التطور اللغوي وقوانينه).

ابن عقيل، بهاء الدين عبدا لله. شرحه ألفية ابن مالك، مط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، (القاهرة (غ.ت). وبهامشه: حاشة محمد الخضري.

ابن عقيل، بهاء الدين غبدا لله. المساعد على تسهيل الفوائد، تح الدكتور، محمد كامل بركات، دار الفكر ـ دمشق ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

العكبري، أبوالبقاء عبدا لله بن الحسين. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط(١) ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

الفارسي، أبوعلي، الحسن بن أحمد. المسائل البصريات، تح الدكتور، محمد الشاطر أحمد، مط. المدني القاهرة، ط(١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

أبوالفتوح، محمد حسين. مجلة جامعة الملك سعود، مج٣، ١٤١١هـ-١٩٩١م (الجملة الحالية في القرآن الكريم).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (قيل ليس له بل لأبي بكر بن شقير). كتاب الجُمل في النحو، تح الدكتور، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ط(١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الفرّاء، أبو زكريا، يحيى بن زياد. معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مط دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

الفطاني، أحمد بن محمد. تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني، مط. مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

قباوة، فخر الدين. إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط(٣) ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الكسار، محمد. المفتاح، تقريب النحو، مط الآداب والعلوم دمشق ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدا لله الطائي. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح. محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية بيروت(غ.ت).

ابن مالك الابن، محمد بن محمد. شرحه ألفية أبيه، طهران ١٣١٢هـ.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تح. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (غ.ت).

المرادي، الحسن بن قاسم. الجَنى الدّاني في حروف المعاني، تح. الدكتور، فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، مط. دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط(٢) ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

مصطفى، إبراهيم. إحياء علوم النحو، مط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

المطرزي، أبوالفتح ناصر الدين بن عبدالسيد بن علي. المصباح في علم النحو، تح عبدالحميد السيد طلب، دار الطباعة القومية بمصر، ط(١) (غ.ت).

ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تح محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة ط(١١) ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح الدكتور، مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق (غ.ت)

ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصّل، مط منيرية مصر (غ.ت).